

الأثر التتابعي لعدد من محددات الائتمان في الحد من التعثر الائتماني من خلال حجم الائتمان النقدي

دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من (2001-2017)

بحث مستل من أطروحة دكتوراه بعنوان (الأثر التتابعي لمخرجات نظام الاستعلام المصرفي ومحددات الائتمان للحد من التعثر الائتماني من خلال حجم الائتمان النقدي -دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من (2000-2017).

أ.م.د مظفر محمد نوري كوانجي، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة دهوك، إقليم كردستان، العراق

م. نسرين محمد طاهر سعدي الحكيم، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة دهوك (زائر في جامعة نوروز)، إقليم كردستان، العراق

مخلص

يعد الائتمان النقدي من أنشطة المصارف التجارية ذات الأهمية كونها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال ما تقدمه من قروض مالية تدعم الاستثمارات على نحو خاص. ومن هذا المنطلق، تحرص المصارف التجارية دراسة المحددات الرئيسة التي تؤثر على حجم الائتمان النقدي من أجل صياغة سياستها الائتمانية وفق الغرض الاساسي من عملية منح الائتمان النقدي لتقليل حالات التعثر الائتماني. ويهدف البحث إلى تحديد اهم المعايير التي بموجبها يتم منح الائتمان للزبائن وتحديد اثر محددات الائتمان في الحد من التعثر الائتماني من خلال حجم الائتمان النقدي، وتوصلت البحث إلى ان هناك تأثير معنوي إيجابي بين محددات الائتمان وحجم الائتمان النقدي وتأثير معنوي سلبي بين محددات الائتمان وتعثر الائتماني، ويعزز حجم الائتمان النقدي تأثير محددات الائتمان في التعثر الائتماني. وتوصي البحث بقيام المصارف التجارية اعتماد سياسة ائتمانية سليمة بخصوص منح الائتمان النقدي و الاهتمام بمعايير منحه لكي تتجنب المخاطر المصاحبة بمنح الائتمان مثل التعثر الائتماني.

الكلمات المفتاحية: محددات الائتمان، الائتمان النقدي، معايير منح الائتمان النقدي، نموذج Sherrod، التعثر الائتماني

1 مقدمة

إن تقدم أي مؤسسة مالية ومنها المصارف التجارية ونجاحها يستند بدرجة كبيرة على قدرة وكفاءة إدارة الأئتمان على اتخاذ القرار المناسب والسليم للأئتمان النقدي، و يتوقف أستمريتها في العمل إلى حد كبير على مدى سلامة ورشد هذا القرار. وعملية اتخاذ القرار في أي مصرف وسلامتها يتوقف على نوع المعلومات التي تصل إلى متخذ قرار الائتمان النقدي وإصدار قرارات مناسبة من قبله بناء على هذه المعلومات، وإن من أهم الجوانب التي تميز بها المصارف هي القيام باتخاذ القرارات الأئتمانية والتي يعتبر من أصعب وأخطر القرارات في المصارف حيث يمكن أن يؤدي إلى تعثر المصارف، لانه يحمل في طياته مخاطرة عدم التسديد من قبل المقترضين، ولذلك تقوم المصارف حسب السياسة الائتمانية بوضع مجموعة من المحددات لمنح الائتمان النقدي بحجم

2. المحور الأول: منهجية البحث

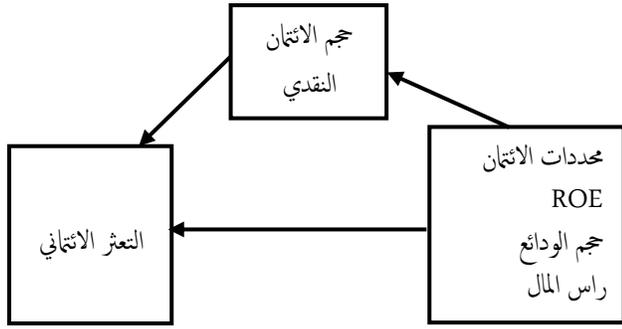
1.2 مشكلة البحث

تمثل مشكلة البحث في ازدياد حالات التعثر التي يواجه زبائن المصرف على الرغم من كل الجهود المبذولة للتقليل هذه الظاهرة منها حصر- الائتمان في الزبائن بالمواصفات المطلوبة، ودراسة محددات الائتمان بشكل دقيق، ولكن استمر ظاهرة التعثر التي يواجه زبائن المصرف بالخاص المصارف العراقية وذلك بسبب عدم وجود سياسة ائتمانية فعالة (ياسين، 2015: 271)، بناءاً على ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

- هل يؤثر محددات الائتمان على حجم الائتمان النقدي؟

- هل يؤثر محددات الائتمان على تعثر الائتماني؟

يتناسب مع الوضع الاقتصادي في البلد للتقليل من حالات التعثر التي يتعرض لها المصارف. ويسعى هذا البحث إلى توضيح أثر محددات الائتمان في الحد من التعثر الائتماني من خلال حجم الائتمان النقدي.



المصدر: إعداد الباحثة

الشكل 1. أنموذج البحث

5.2 فرضيات البحث

أستكملاً لمتطلبات البحث تمت صياغة مجموعة من الفرضيات المنبثقة من أنموذج

البحث، وهي كالآتي:

1.5.2 فرضيات الاثر المباشر

- الفرضية الرئيسية الأولى يؤثر محددات الائتمان تأثيراً معنوياً وسلبياً في تعثر الائتماني، وتنبثق عنها فرضيات فرعية تتمثل في وجود تأثير معنوي وسلي لكل محدد من المحددات في تعثر الائتماني.
- الفرضية الرئيسية الثانية يؤثر محددات الائتمان تأثيراً معنوياً وإيجابياً في حجم الائتمان النقدي، وتنبثق عنها فرضيات فرعية تتمثل في وجود تأثير معنوي وإيجابي لكل محدد من المحددات في حجم الائتمان النقدي.
- الفرضية الرئيسية الثالثة يؤثر حجم الائتمان النقدي تأثيراً معنوياً وإيجابياً في تعثر الائتماني.

2.5.2 فرضيات الاثر الغير المباشر

يمكن صياغة فرضية الاثر الغير مباشر كالآتي (يؤثر المحددات الداخلية تأثيراً غير مباشراً في تعثر الائتماني من خلال حجم الائتمان النقدي).

6.2 مجتمع البحث وعينته

مثلت مجتمع البحث المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية تم انتخاب عينة منها والتي بلغ عددها (11) مصرفاً والتي شكلت نسبة (50%) من مجموع المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية، وتم استبعاد المصارف الاسلامية من عينة البحث بسبب اختلاف عمل المصارف الاسلامية عن

- هل يؤثر حجم الائتمان النقدي على تعثر الائتماني؟

- ماهي تاثر محددات الائتمان وحجم الائتمان النقدي في التعثر الائتماني؟

2.2 أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال المواضيع التي تناولتها وعلاقتها بالواقع الحالي للمصارف التجارية، إذ أن محددات الائتمان يعد من المركبات الرئيسية التي يقوم عليها قرار الائتماني في المصارف التجارية. ولأن نجاح تلك المصارف يعتمد على ذلك القرار، لذلك يعد قرار الائتمان من القرارات الخطيرة في المصارف وأنه يحمل في طياته مخاطر عدم التسديد وحدوث ظاهرة التعثر الائتماني. لذا تبرز أهمية البحث في تحديد وتحليل المحددات الرئيسية التي تؤثر في التعثر الائتماني من خلال حجم الائتمان النقدي.

3.2 أهداف البحث

- تمثل الهدف الرئيسي للبحث في التعرف على اثر محددات الائتمان في الحد من التعثر الائتماني من خلال حجم الائتمان النقدي، كما تسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:
- إعطاء تصور واضح عن مفاهيم الائتمان النقدي وانواعه الرئيسية.
- تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر في حجم الائتمان النقدي، والتعثر الائتماني، وتحليل هذه المحددات، وتقييم أهميتها النسبية، والوقوف على المعوقات والصعوبات التي تؤثر في اتخاذ قرار الائتمان النقدي.
- بيان المعايير والطرائق التي يعتمد عليها إدارة المصارف عند منح الائتمان النقدي.
- التعرف على العوامل الرئيسية المسببة للتعثر الائتماني.

4.2 أنموذج البحث

يحدد أنموذج البحث المتغير المستقل والمتمثل بمحددات الائتمان والتي يتوقع أن يكون لها تأثير في المتغير المعتمد والمتمثل بالتعثر الائتماني، والمتغير الوسيط حجم الائتمان النقدي التي من المتوقع أن يساهم في تعزيز علاقة التأثير بين المتغيرين.

2.3 أهمية الائتمان النقدي

يمكن النظر إلى أهمية الائتمان النقدي من ثلاث زوايا ، الأولى وفقاً لوجه نظر المصرف التجاري ذاته والثانية من وجهة نظر المقترض والثالث لدور الائتمان النقدي في النشاط الاقتصادي. فمن وجهة نظر المصرف فإن الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له ومن خلاله يستطيع المصرف التجاري أن يضمن الاستقرار والنمو بشكل يضمن القدرة على تحقيق مجموعة من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ، و يتحقق ذلك نظراً لأن الائتمان بمفهومة العام يرتبط كشكل من أشكال الاستثمار المصرفي بأهم موجودات المصرف التجاري كما أنه النشاط الذي يضمن الجزء الأكبر من عوائد المصرف ، ومن خلاله يستطيع المصرف التجاري أن يساهم بدوره في اقتصاد البلد ، كما يعد الائتمان الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة المصرف نظراً لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى تعثر المصرف التجاري إذا تجاوزت الحدود المعينة ولم يحسن القدرة في الحد منها (الزبيدي ، 2002: 26) أما بالنسبة للمقترض تكمن أهميته من خلال حصوله على القروض والتسهيلات المصرفية المختلفة يمكنه من تغطية العجز المالي الذي قد يشل حركة نشاطه ، مما يفتح المجال أمام حركة الانتاج والنمو في مجالات العمل المختلفة ، ويمكن الوحدات الاقتصادية من تحقيق أهدافها والاستمرارية في ممارسة أعمالها (محمد ، 2015: 28)، ومن جانب آخر فإن للائتمان النقدي دور بالغ الأهمية داخل الاقتصاد الوطني، فهو نشاط اقتصادي غاية في الأهمية وله تأثير متشابك و متعدد الأبعاد للاقتصاد الوطني ويمكننا تلخيص تلك الأهمية للائتمان النقدي على النحو التالي (الدوري و السامرائي ، 2006 ، 76-77).

1.2.3 تحسين أو زيادة الائتاج

عند قيام المصرف بمنح الائتمان النقدي فإنه يؤدي إلى عملية تعبئة الموارد لتمويل مختلف المشاريع داخل الاقتصاد الوطني وخاصة تلك المشاريع التي تحتاج إلى موارد مالية ضخمة ومستقرة بحيث تفوق الموارد الذاتية للمشروعات كالمشاريع الصناعية والزراعية الكبيرة الجديدة منها والقائمة ، لذلك تلجا تلك المشروعات إلى الائتمان النقدي أو إلى إصدار سندات وطرحها على الجمهور وتلعب المصارف التجارية دوراً كبيراً في توفير مثل هذه الموارد المالية ، ويمكن القول بأن الائتمان النقدي يقوم بتوزيع المخاطر داخل النشاط الاقتصادي من خلال منح الائتمان إلى مختلف القطاعات الاقتصادية وليس حصرها في قطاع معين وهذا يؤدي إلى زيادة الانتاج و الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي والاستثمار في الاقتصاد الوطني (إيمان ، 2011: 5-6).

التجارية ، إذ تم اختيار هذه المصارف ، وذلك بسبب توافر البيانات الخاصة بها ، والتي تتصل بإمكانية حساب المؤشرات المتعلقة بمتغيرات الدراسة والفترة (2001) ولغاية (2017). ويمكن إعطاء وصف بسيط لتلك المصارف وكما هو موضح في الجدول (1):

3. المحور الثاني: الجانب النظري للبحث

1.3 مفهوم الائتمان النقدي

ويعرف الائتمان بأنه عبارة عن الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً ، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية

جدول 1

وحدات الخواص المغناطيسية، حجم الخط 12

ت	المصارف	تاريخ التأسيس	تاريخ الإدراج	نوع الملكية	رمز المصرف
1	مصرف بغداد	1999/4/6	2001/11/29	مساهمة خاصة	BBOB
2	مصرف شرق الأوسط العراقي للاستثمار	1993/7/7	1995/3/18	مساهمة خاصة	BIME
3	مصرف الاستثمار العراقي	1993/5/3	1995/4/8	مساهمة خاصة	BIBI
4	مصرف الأهلي العراقي	1995/1/2	1996/6/15	مساهمة خاصة	BNOI
5	مصرف المتحد للاستثمار	1994/8/20	2004/7/8	مساهمة خاصة	BUND
6	مصرف سومر التجاري	1999/8/7	2001/8/20	مساهمة خاصة	BSUC
7	مصرف الائتماني العراقي	1998/7/25	2000/9/16	مساهمة خاصة	BROA
8	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتجويل	1999/3/22	2001/11/29	مساهمة خاصة	BEFI
9	مصرف الخليج التجاري	1999/10/20	2004/7/25	مساهمة خاصة	BGUC
10	مصرف دار السلام للاستثمار	1998/12/7	2004/11/4	مساهمة خاصة	BDSI
11	مصرف بابل	1999/4/6	2001/11/29	مساهمة خاصة	BBAY

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي وموقع سوق العراق للاوراق المالية <http://www.isx-iq.net>

متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف الزبون عن السداد (الفخري ، 2009: 2).

اما الائتمان النقدي هو الثقة التي يعطيها المصرف لزيونه في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة ويتم سداه بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه (Saunders & Cornett , 2003: 260).

2.2.3 زيادة الاستهلاك والارباح و فرص العمل

وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد الاموال في حالة توقف الزبون عن السداد بدون أية خسائر، فالمصارف تقرض المال بأشكال مختلفة وعلى أسس مختلفة (معيوف، 2002: 184) و (علي، 2013: 149). أما التسليفات فتعد تسهلاً أثنائياً يقدمه المصرف إلى الزبائن، وهو يختلف عن القرض، بمعنى أنه يجوز منح هذا الأخير لفترة أطول، ويتم منح سلف عادة لفترة قصيرة من الزمن. وعلاوة على ذلك، فإن الغرض من منح السلف، هو تلبية المتطلبات اليومية للأعمال. ومعدل الفائدة المحملة على السلف يختلف من مصرف لآخر حسب سياسة المصرف الائتمانية (البنك المركزي العراقي، 2007: 4).

إن حصول المستهلك على الائتمان النقدي سيجعله من إيفاق المزيد من الاموال للحصول على بعض السلع وبالأخص السلع المعمرة، وكذلك الحال بالنسبة للشركات عند حصولهم على الائتمان يقوموا بالاستثمار في كثير من المجالات وبهذا زيادة الاستثمار والاستهلاك يؤدي الى زيادة الدخل والارباح وبهذا يساعد الائتمان الاستهلاكي في تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية مما يؤدي الى زيادة حصة السوق وزيادة حجم الانتاج ودعم الاقتصاد الوطني وزيادة فرص العمل (Butiuc, 2013: 27).

3.2.3 توزيع الموارد المالية و الائتمانية على مختلف الانشطة الاقتصادية

ب. الحسابات الجارية المدينة
وتمثل تسهيلات أثنائية يقدمها المصرف لزبائنه، ويقصد بها تحديد السلف الممنوحة من المصرف للزبائن في صورة تسهيلات إثنائية قصيرة الأجل بضمانات مختلفة مثل ضمانات عينية كالضمانات والعقارات، أو مستندية كالاوراق التجارية، والأوراق المالية، أو ضمانات شخصية أو سحباً على المكشوف، ويتحدد مقدار التسهيلات حسب نوع الضمان المقدم ومدى ثبات قيمته، ويقوم المصرف بفتح حساب جاري مدين للزبون يحدد له الحد الأقصى الذي يستطيع أن يسحب في حدوده كما تحدد نسب الفوائد والعمولات التي يتقاضاها المصرف لقاء ذلك (الحدر و وديان، 2010: 61).

يلعب الائتمان دوراً هاماً في توزيع الموارد المالية المتاحة للجهاز المصرفي بين مختلف القطاعات والانشطة الاقتصادية بما يضمن الاستخدام الكفء لهذه الموارد من خلال توزيعها على جميع المشاريع وفقاً لاحتياجاتها بما يحقق نمواً اقتصادياً متوازياً يخدم كل من السياسة الائتمانية والسياسة الاقتصادية (الدوري والسامرائي، 2006، 76-77)

4.2.3 تسوية المبادلات (اداة للتبادل)

تقصد بتسوية المبادلات بين طرفين وما ان الأوراق النقدية والمسكوكات تمثل ديناً لحاملها بذمة الجهة المصدرة لها فإن الشيكات تمثل ديناً لحاملها على المصرف المسحوب عليه (Moiescu & Pop, 2015: 196-197)

5.2.3 تشغيل الموارد العاطلة

ج. الكمبيالات المحصومة
تعتبر عملية خصم الكمبيالات أو الأوراق التجارية من قبل المصارف التجارية شكل من أشكال الائتمان النقدي القصير الأجل ويشاع استخدام هذا النوع من الائتمان النقدي نظراً لشيوع استخدام الأوراق التجارية أو الكمبيالات في المعاملات التجارية لتنظيم علاقات البيع الأجل فيما بين التجار. فالورقة التجارية سند قانوني يتعهد بمقتضاها أحد التجار بدفع مبلغ معين إلى تاجر آخر في تاريخ محدد وعلى صورة هذه العلاقة فإن المصرف التجاري يستطيع أن يخصم الورقة التجارية للتاجر الذي يحملها مقابل فائدة متفق عليها تمكنه من الحصول على قيمتها قبل حلول أجل استحقاقها ويقوم المصرف بتاريخ الاستحقاق بمطالبة المدين بقيمتها. ولهذا فإن شيوع استخدامها يجعل منها شكلاً مهنياً من أشكال الائتمان النقدي (Mirach, 2010: 43-44).

يمكن الاستفادة من الأموال العاطلة من تشغيلها بصورة مؤقتة من خلال التمويلات قصيرة الاجل وبهذا فالمقترض ينتفع من استخدام هذه الموارد في نشاطات مؤقتة تحقق له دخلاً مريحاً وبالمقابل فإن القرض سيحصل لقاء استعماله لتلك الموارد على دخل مناسب (كنعان، 2012: 180).

3.3 أنواع الائتمان النقدي

هناك عدة أنواع للائتمان النقدي يمكن توضيحها كالآتي:

أ. القروض والسلف

تعد القروض والتسليفات من الوظائف المهمة التي تقدمها المصارف التجارية. وتعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للزبائن والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة،

4.3 معايير منح الائتمان

من أجل الوصول إلى اتخاذ قرار ائتماني سليم ومن أجل تحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، هناك مجموعة من المعايير

Management، الإدارة Safeguards، الضمانات، Intention or Purpose
(انجرو، 2007: 41-42).

5.3 محددات الائتمان

وهي مجموعة من المعوقات التي تحد قدرة المصرف إلى زيادة التوسع في منح الائتمان بسبب مشاكل التعثر التي تبرز من خلال حركة التعامل بين المصرف وزبائنه، مما يدفع المصارف إلى وضع المزيد من التحوطات الائتمانية بصورة متجددة للوصول إلى هدف تجنب القروض المتعثرة ومن أهم هذه المحددات ما يلي:

أ. الربحية

تعد الربحية في المصارف التجارية من المواضيع المثيرة للجدل، والتي تسعى إدارة المصرف لمواجهتها والتصدي لها باستمرار وهي عبارة عن الربح الناتج عن الفرق بين المصروفات والإيرادات، أو هي العوائد التي يحققها المصرف خلال فترة محددة من الزمن والتي تتألف عادة من سنة واحدة (Waleed & et al., 2016:4). ويعتبر التسهيلات الائتمانية أهم مصادر الإيرادات في المصارف، ولذلك يجب عند منح الائتمان تحديد العائد المناسب الذي يتقاضاه المصرف مقابل منحه هذه التسهيلات حيث يحدد العائد بالمقارنة بين سعر الفائدة المدفوعة على الودائع وسعر الفائدة المقبوضة من الائتمان المنوح (أبو شيخة، 2016: 52). لذلك تعتبر الربحية من أكثر الموضوعات التي تهتم بها إدارة الائتمان بشأن الزبون (الفرد أو شركة الأعمال) هو ربحيته والتي هي انعكاس لمستوى أداءه التشغيلي، وزيادة الربحية لا يساهم في إرضاء الملاك، بل هو مطلب مهم لكل الدائنين والزبائن فعدم ظهور ربحية مناسبة تعني صعوبة المصرف في النمو وعدم القدرة على مواجهة المستقبل، وهذا يدفع الشكوك في نفس إدارة الائتمان بشكل خاص والدائنين الذين يخاطرون بأموالهم سعياً وراء زيادة حجم أعمالهم لدى الزبون وضمان استرداد أموالهم، يجب على متخذ القرار الائتماني ان يكون لديه المام كافي بكيفية استخدام الموارد المتاحة للمصرف، لاقتناء مختلف انواع الموجودات، حيث تعد الربحية من الاتجاهات الاساسية التي يجب مراعاتها في أي سياسة إئتمانية ولأي المصارف التجارية، وذلك لأنها ضرورية لنجاح المصرف باعتباره إحدى المنشأة الهادفة إلى الربح. إذن فالمصارف التي تهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح ستعتمد سياسة إئتمانية مرنة، أو متساهلة، وبالعكس فالمصرف الذي يتمتع بمستوى محدد من الأرباح، ولا يريد أن يتعرض إلى خسائر، فإنه يعمد إلى اتباع سياسة ائتمانية متشددة (أبو حمد، 2002: 223). ويعتبر معدل العائد على حق الملكية

الخاصة بدراسة المتقدم لطلب الائتمان من المصرف. إذ يوجد أمام إدارة الائتمان مجموعة من النماذج للمعايير الائتمانية التي تستخدم في التحليل الائتماني والتي من خلالها يمكن استقراء مستقبل القرار الائتماني، وفيما يلي عرض لهذه النماذج الذي يعتمد عليها المحلل المالي عند قيامه بإجراءات الموافقة على منح الائتمان وعلى النحو الآتي:

أ. منح الائتمان المعروف بـ 5 Cs

تسعى إدارة الائتمان قبل اتخاذ القرار الائتماني الإحاطة بالمخاطر التي سيتعرض لها عند منح الائتمان وأيضاً تحديد مصادر تلك المخاطر. وإذا كان لنا من تعليق على ذلك نشير إلى أن هذه المخاطر هي وليدة عدد من العوامل تشترك جميعها في تحديد حجم المخاطر التي سوف تتعرض لها إدارة الائتمان، إلا أن العامل الجوهري كما تشير إلى ذلك المراجع المصرفية ناتج عن عدم رغبة الزبون في تسديد ما بذمته من قروض، أو فوائده، أو عدم قدرته في تحقيق الدخل المناسب لغرض إعادة القرض. وعادة ما تختلف الرغبة في التسديد، أو القدرة في ذلك مع الظروف الاقتصادية السائدة ولعل أبرز منجز ائتماني لقي قبولاً عاماً لدى مُحللي الائتمان على نطاق واسع، وذات تداول، واهتمام بين الأكاديميين، والممارسين ما أسماه البعض 5Cs of Credit، ومن هذه المعايير الشخصية Character، رأس المال Capital، القدرة على السداد Capacity، الظروف المحيطة Conditions، الضمان Collateral (المارونسي-، 2013: 61-63).

ب. نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5 PS

تعزز إدارة الائتمان قرارها الائتماني بتحليل ائتماني آخر من خلال دراسة معايير أخرى مكملة تعرف بـ (5 PS) وتحليل هذه المعايير تعطي لإدارة الائتمان ذات الدلالات التي يعطيها منهج (5Cs) وإن كانت بأسلوب آخر (الزيدي، 2002: 152)، ومن هذه المعايير الغرض من القرض Purpose، شخص المقترض ومساعدته People، الأمان أو الحماية Protection، مصدر السداد Payback، درجة الفاعلية Perspective (عبد الحميد، 2010: 183 – 186).

ج. نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ PRISM

يعتبر منهج المعايير الائتمانية أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني. ويعكس هذا المنهج جوانب القوة والضعف لدى الزبون، ويتم من خلالها الموازنة بين المخاطر الائتمانية والقدرة على السداد. ومن هذه المعايير التصور Perspective، القدرة على السداد Repayment، الغاية من الائتمان

(ROE) بمثابة مؤشر لقياس ربحية المصرف في البحث الحالي حيث يمثل (ROE) دراسة دقيقة لظروف الزبون او الظروف المحيطة ومن المحتمل أن يؤدي ذلك ال زيادة مقدار ما يكسبه المصرف من الارباح مقابل استثمار اموال أصحاب الملكية باعتبار يريدون التعرف على كفاءة المصرف في توظيف أموالهم من أجل تحقيق الارباح (Wood & Skinner , 2018: 47). وهذا ما أكدته نتيجة دراسة (Gezu , 2014: 37)

ج. حجم رأس المال والاحتياطيات (مئاة رأس المال)

يعرف رأس المال المصرفي، بأنه الفرق بين القيمة السوقية لموجودات المصرف، والقيمة السوقية لمطلوباته. ويطلق عليه صافي الثروة (حق الملكية) (Mishkin , 2001: 214). ويعد رأس المال من أهم العوامل التي تؤخذ بنظر الاعتبار عند تقييم أمان وسلامة المصرف وأبرزها (Hennie & Brajovic , 2000: 105). إذ تؤكد الحكمة المصرفية التقليدية أن المصارف ذات رؤوس الأموال المتينة أو القوية، هي الاقدر على الصمود بوجه المفاجات والصدمات، وبالتالي فإنها الأقل احتمالاً للانهيار، ومما يدعم هذه الحقيقة أن رأس المال في المصارف تزداد متانته من خلال تحسين ربحيتها، وإعادة النظر في إستراتيجياتها، ونشر ميزانيات عمومية تفصح عن مركزها المالي. إلا أن زيادة رؤوس الاموال لم تقف حائلاً دون فشل بعض المصارف في بعض الدول، وذلك نتيجة

لممارستها أخطاء أساسية في عملياتها التي قد تتبلور في المشكلات المرتبطة بكل من محفظة الائتان، أو الخلل في الرقابة الداخلية، فضلاً عن سوء الإدارة وضعف فاعلية نظم إدارة المخاطر في المصارف. وبهذا فإن رأس المال لازم للمحافظة على سلامة المصرف وتدعيم الثقة به ولكنه لوحده لا يضمن تلك السلامة بأي حال من الاحوال ويتأثر رأس المال بمجموعة من المخاطر المالية قد تواجه المؤسسة المالية أثناء أداها لوظائفها ومن أهمها خطر الائتان، حيث يعمل رأس المال واقياً ضد خطر التعثر الذي قد يتعرض له المصرف، وذلك بامتصاص الخسائر المالية، وخسائر التشغيل، وبالتالي تمكين الإدارة من مواجهة مشاكل المصرف (الرسام، 2008: 26-27). ويهدف التحسن من درجة قياس الملاءة المالية للمصارف على مستوى العالم، أقرت لجنة بازل الدولية في عام (1988) ما يعرف بمعيار (بازل 1)، الذي وضع معايير عملية وتطبيقية لقياس ملاءة كل مصرف وسلامته المصرفية، من خلال قياس ناتج قسمة راس المال على اجمالي الموجودات العرضية المرجحة باوزان المخاطرة وتم تطويرها في معيار (بازل 1) و (بازل 2) ثم (بازل 3) (أدم والمولي، 2015: 98). نسبة كفاية رأس المال حسب (بازل 3) = الاموال الخاصة الصافية / الموجودات المرجحة بالمخاطر + مقاييس مخاطر الائتان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل) $12.5 \leq 10.5\%$. وأتفق معظم الباحثين

دراسة ان استرجاع الائتان الممنوح للزبائن للمصرف في تاريخ الاستحقاق تؤدي الى زيادة الربحية بالتالي زيادة قدرة المصرف على منح الائتان أي بمعنى أن هناك علاقة طردية بين الربحية و بين الائتان (Michael , 2011: 13) وهذا ما أكدته دراسة (أبو شيخة، 2016: 52) في دراسة حيث أشار إلى أن كلما زاد معدل العائد على حق الملكية كلما زاد قدرة المصرف على منح الائتان بأعتبار الربحية يولد مصدر مناسب من الدخل لتمويل الاستثمار. ومن جهة آخر أن زيادة معدل العائد على حق الملكية يبعد المصرف عن احتمال حدوث تعثر الائتاني، وتضمن إدارة الائتان في استرداد ما عليه من التزامات وبذلك يتجنب المخاطرة المصاحبة بالائتان الممنوح.

ب. حجم الودائع

تعتبر الودائع المصدر الرئيس للأموال لدى المصارف التجارية، وكذلك حجم الودائع يحدد الأموال المتاحة لدى المصارف التجارية لتوزيعها للاستثمار والتمويل بطرق مربحة، وعلى المصارف الاهتمام بكيفية الاستغلال الأمثل لتلك الموارد وتوظيفها بشكل مرجح، وذلك لأن الودائع تشكل مصدراً حيوياً للأموال اللازمة لمنح الائتان النقدي (Shollapur & Baligatti , 2010: 58) وتأخذ الودائع أشكال متعددة منها ودائع تحت الطلب، ودائع الاجل، ودائع التوفير. ويتبين مما سبق ان كلما زاد ودائع المستقرة أي تلك الودائع التي لا تتعرض إلى عمليات سحب متكررة خلال فترة زمنية قصيرة كلما زاد قدرة المصارف على منح الائتان والعكس صحيح من ذلك كلما زاد الودائع المتذبذبة ستحد من قدرة المصرف في اعتماد سياسة ائتمانية متساهلة، لأن هذه الودائع هي أموال الآخرين ويحق له سحب بعضها (الودائع تحت الطلب) متى شاء ودون اخطار، ولان يعتبر حجم الودائع العامل الأساسي والمؤثر على قدرة المصرف على الائتان. فكلما كان حجم الودائع أكبر، كلما زادت قدرة المصرف على إعطاء إئتان أكثر (نصار، 2005: 58). وهذا ما أكد دراسة (الرسام، 2008: 97). ومن جهة اخر هناك علاقة طردية بين حجم الودائع وتعثر الائتاني حيث أشار (Wood & Skinner , 2018) في دراسته ان زيادة حجم الودائع لدى المصارف توفر لهم مزيد من السيولة وهذا يؤدي الى زيادة منح الائتان النقدي وأن زيادة منح الائتان بدون

عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة من قبل الزبون: فالمعلومات هي المرأة التي تعكس وضع الزبون أو المشروع الممول، وهي الأساس الذي يعتمد عليه المصرف في القرار الائتاني فإذا قدم الزبون للمصرف معلومات غير صحيحة أو أخفى عن المصرف معلومات مهمة فإن ذلك سيؤثر سلباً على القرار الائتاني، وبالتالي احتمال تعرض الائتمان الممنوح للتعثّر (صديقة، 2017: 19-22).

التكوين الشخصي للزبون وخالقه ووضعه الاجتماعي ومدى استعداده للوفاء بالتزاماته في مواعدها، فمن الزبائن المدنين من هم قادرين على سداد مديونياتهم ومع ذلك لا يفعلون ويتهربون من سدادها بل لا يمانعون في الدخول مع المصرف في نزاعات قضائية غير عابئين بسمعتهم التجارية والاجتماعية (Laveena & Guleria , 2016: 28).

عدم التزام الزبون بإرشادات وتوجيهات المصرف: إن عدم التزام الزبون بالشروط المتفق عليها مع المصرف، وعدم تقيده بإرشادات المصرف و توجيهاته، وعدم الالتزام بتقديم بيانات المتابعة بالشكل المطلوب وبالوقت المطلوب سيؤدي إلى وجود خلل في العلاقة مع المصرف مما يؤدي إلى تعثر الائتمان (Laveena & Guleria , 2016: 28).

ب. المجموعة الثانية الاسباب المتعلقة بالمصرف

قد تكون المصرف مشاركة في تعثر زبائنها أو على الأقل قد أسهمت في وجود عوامل سلبية ساعدت على تعثرهم، وبالتالي تمثل مشكلة تعثر الائتمان في أحد جوانبها الأساسية مشكلة المصرف ذاته، وأهم هذه الاسباب:

عدم توافر نظام كفو وفعال لنظام الاستعلام المصرفي: بشكل يمكن من جمع البيانات اللازمة عن الزبون وقادر على تحويل هذه البيانات إلى المعلومات وإيصال المعلومات إلى متخذ القرار بالشكل والوقت المناسب لأخذ قرار منح الائتمان بناءً عليه (ذيب، 2012: 106).

ضعف الكوادر الائتمانية وعدم توافرها بالقدر الكافي وسوء ظروف العاملين في المصرف: إذا كان عدد الموظفين العاملين في مجال الائتمان لا يكفي للقيام بكافة المهام والاعمال المطلوبة، فإن قدرة الموظفين على القيام بمهامهم ستكون ضعيفة سواء من حيث الدراسة الائتمانية أو من حيث متابعة الائتمان أو من حيث

في دراستهم أن زيادة رأس المال تزيد من قدرة المصارف على منح الائتمان التقدي أي أن هناك علاقة طردية بين رأس المال وحجم الائتمان الممنوح (الرسام، 2008: 97) و (المارونسي، 2013: 133) و (بولص، 2019: 109). ومن جانب آخر هناك علاقة عكسية بين رأس المال وتعثر الائتاني وهذا ما اتفق عليه دراسة (Gezu , 2014: 55) ودراسة (Wood & Skinner , 2018: 46).

6.3 مفهوم التعثر الائتاني

بعد موضوع التعثر الائتاني من المواضيع التي نالت اهتمام الباحثين والمدراء والمحللين وغيرهم من أصحاب المصالح، لما له من أهمية في الحد منه وأثاره السلبية على المصارف والمستثمرين وعلى الاقتصاد ككل، وتعددت الزوايا التي ينظر إليها الباحثين لمفهوم التعثر الائتاني إلا أنها تصب في نفس المضمون حيث عرفه (Bloem & Freeman 10 : 2005)، بأنه هي المبالغ النقدية التي اقتترضها الزبون من المصرف ولم يقوم بأسترجاعها مع الفوائد والعمولات المترتبة عليها في تاريخ الاستحقاق.

بينما عرفه (Rose , 2002: 118) أنه الائتمان التي لم تحقق للمصرف إيرادات من الفوائد أو التي يجد المصرف نفسه مضطراً لإعادة جدولتها حسب الوضع الحالي للمقترض.

وانطلاقاً مما سبق يمكن التعريف تعثر الائتاني بانها تلك الائتمان التي عجز فيها المقترض عن السداد بعد تاريخ استحقاقها أو تأخرت في سدادها نتيجة لذلك وجب على المصرف تكوين مخصص لها.

7.3 أسباب تعثر الائتاني

يشكل كل من المصرف والمقترض (الزبون) الطرفان الأساسيان في العملية الائتمانية، لهذا فإن وصول الائتمان إلى حالة تعثر يكون ناجماً عن أحدهما أو كليهما، وبما أن كل من المصرف المقرض والزبون المقترض يعملان في إطار بيئة خارجية محيطية بها، فإن التغيرات التي تطرأ فيها تدخل طرفاً ثالثاً، ولذلك يمكن تصنيف أسباب تعثر الائتاني إلى ثلاث مجموعات وكالاتي:

أ. المجموعة الاولى الاسباب المتعلقة بالزبون

هناك العديد من الأسباب التي تدفع المصرف إلى أخذ الحيطه والحذر في مجال التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبله إلى المقترضين والتي تعطي مؤشرات على تعثر الائتمان الممنوح لهم وتتمثل في الاتي:

- ج. المجموعة الثالثة الاسباب المتعلقة بالبيئة الخارجية
- التحصيل، أو من حيث الضعف في القدرات التحليلية لدى موظفي المصرف فإن القرار الائتماني سيكون غير سليم مما يعرض المصرف لاحتالات عدم استرداد الائتمان الممنوح ، وكذلك سوء ظروف كوادرات الائتماني يؤدي إلى انخفاض انتاجيتهم وانخفاض مستوى جودة عملهم وقد يؤدي ذلك إلى قيام البعض بممارسات غير سليمة ستؤثر سلباً على النشاط الائتماني في المصرف وبالتالي زيادة حالات التعثر (حميلي ، 2017: 21-24).
- منح الائتمان بناءً على الضغوط تمارسها أطراف أخرى: يتم اتخاذ القرار الائتماني في بعض الاحيان خلافاً لقتاعات موظف الائتمان أو المسؤولين عن إدارة الائتمان وذلك نتيجة ضغوط من أطراف أخرى مثل أفراد الإدارة العليا أو أعضاء مجلس إدارة المصرف أو بعض رجال السلطة التنفيذية أو التشريعية في البلد وبالتالي فإن نهاية مثل هذه الائتمان ستكون التعثر والفشل في معظم الأحيان (Asfaw et al., 2016 :1).
 - الخطأ في تقدير الضمانات المقدمة أو المغالات في ذلك: حيث أن الضمانات هي المصدر الذي يلجأ إليه المصرف لتحصيل الائتمان في حال وصول الائتمان إلى مرحلة متقدمة من التعثر ، فإن المغالات في تقديرها يعني منح الزبون قرضاً بأكثر مما تسمح به إمكانياته وضماناته، وكذلك عدم أخذ الضمانات الكافية من المقترض أو أخذ ضمانات لا تتوفر فيها الصفات الاساسية يضع المصرف في مشكلة يلها الغموض إذ ينعدم مصدر السداد بضياح الموجود المرهون (صديقة، 2017: 27-23).
 - قبول المصرف استمرارية التوسع الائتماني في ظل المخاطر: إذا كان الهدف الرئيسي- لإدارة المصرف هو تعظيم الارباح، ومارست الإدارة ضغوطاً على مديري الفروع وأقسام الائتمان لزيادة حجم الائتمان الممنوح فإن موظفي الائتمان سيتوسعون في عمليات منح الائتمان دون النظر إلى المخاطر التي تنجم عن ذلك، بحيث يتم منح الائتمان لأشخاص غير مؤهلين ، أو منح الائتمان بمبالغ تفوق حاجات المقترضين وقدرتهم على السداد ، وكذلك اللجوء إلى التوسع الرأسي في الائتمان أي بتركيز نسبة كبيرة من الاقراض في عدد محدود من الزبائن ، على حساب التنوع في عملية منح الائتمان ، وهذا يؤدي إلى زيادة المخاطر المرتبط بالمنح الائتمان (1: Asfaw et al., 2016).
- تعتبر من الاسباب التي تخرج عن إرادة كل من طرفي العلاقة وهما المصرف والمقترض ، فظالما أنها يعملان ضمن بيئة خارجية تؤثر عليها، فإن المتغيرات التي تحدث في هذه البيئة قد تساعد في الوصول إلى مرحلة التعثر أو تزيد من احتمالات التعثر ، وفي يلي أهم الاسباب الخارجية التي تؤدي إلى التعثر الائتماني :
- تراجع الأداء الاقتصادي العام مثل دخول الاقتصاد في مراحل الانكماش أو التباطؤ، سواء كان هذا التباطؤ في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي أو كان على شكل ركود أو كساد اقتصادي، فإن ذلك سيؤثر على المؤسسات العاملة في البلد وكذلك على الأفراد مما يؤثر سلباً في قدرة المقترضين على السداد (Ayalew , 2009: 42).
 - ارتفاع معدلات التضخم ومعدلات الفائدة: إن ارتفاع معدلات التضخم يجعل تقييم الائتمان صعب بالنسبة للمصرف لان القيمة الحقيقية للائتمان في المستقبل يكون غير مؤكد، أو يتم تقييم الائتمان بقيمة اقل من قيمتها الحقيقية وتؤثر هذا على إيرادات المصرف بحيث يحصل المصرف على قيمة اقل من القيمة التي منحها، وإن ارتفاع معدلات الفائدة تجعل من الصعب أن يقوم الزبون بأسترجاع المستحقات المترتبة عليها وهذا يؤدي إلى تعثر الائتمان (صديقة، 2017: 27-29).
 - ضعف الرقابة على المصارف: تعتبر الرقابة على المصارف من ضمن أهم الاعمال التي تقوم بها البنوك المركزية، فإذا كانت أجهزة الرقابة في البنوك المركزية غير ذات كفاءة وغير مؤهلة بشكل جيد، فإن قدرتها على مراقبة أوضاع المصارف ستكون محدودة أو معدومة، وكلما كانت هذه الرقابة ضعيفة زادت احتمالات قيام المصارف بممارسات خاطئة مما يؤدي إلى زيادة احتمال تعثر الائتمان لديها (حميلي ، 2017 : 26) و (حمود وآخرون، 2017: 163).
- 8.3 تصنيف تعثر الائتماني**
- صنف تعثر الائتمان إلى الآتي:
- أئتمان ممتاز (عديم المخاطرة): وهي الائتمان التي لايشوبها أية مخاطر أي تعتبر نسبة المخاطرة فيها مقبولة جداً، وليس من مخاطر خاصة تكنفها غير تلك المخاطر المترافقة مع عمليات الاقراض بصورة عامة، حيث يوجد هناك ودائع مقيمة في المصرف مقابلها (الطويل ، 2008 : 47).

أخذ كافة الإجراءات التي تضمن حقوق المصرف مثل اتخاذ قرار بيع الموجودات المرهونة لصالح المصرف أو المطالبة القانونية بتصفية ممتلكات الزبون وغيرها.

- استراتيجية تتعلق بالائتمان: إن أفضل استراتيجية للتعامل مع الائتمان المتعثر هي العمل على تفاديها من خلال صياغة وتنفيذ سياسة أئتمانية سليمة، بحيث يتم التسديد من خلال الأعتاد على التدفقات النقدية للنشاط التجاري، والاعتماد على ضمانات كافية، واستثناء الضمانات الضعيفة قبل منح التسهيلات، بالإضافة إلى اتباع إجراءات وسياسات ضمان فعالة منذ البداية، للتأكد من طبيعة الضمان، وذلك من خلال الإشراف الناجح على الأئتمان وتكمن أسس الإدارة الناجحة للتسهيلات (الإبراهيم، 2017: 49-50)

4. المحور الثالث الجانب العملي للبحث

يهدف هذا الجانب الي تحليل جانب الوصفي والاحصائي للبحث وكالاتي

1.4 الجانب الوصفي للبحث

1.1.4 وصف المحددات

يهدف هذا الجانب من التحليل إلى وصف المحددات التي تؤثر على الائتمان النقدي والتعثر الائتماني في المصارف عينة البحث، وكما يلي:

- **الربحية (معدل العائد على حق الملكية):** يمكن تحليل الربحية التي تتمتع بها المصارف التجارية المبحوثة عن طريق نسبة العائد على حق الملكية التي اعتمدها في البحث الحالية، إذ تم احتساب هذه النسبة بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي حق الملكية ومن واقع بيانات الميزانيات الخاصة بالمصارف المبحوثة، حيث تم استخلاص النتائج المعروضة في الجدول (2) والتي أشرت إلى أن هذه النسبة قد بلغت (14.34%) لدى كافة المصارف المبحوثة ولكافة سنوات البحث وحسب المؤشر الكلي، و تشير النتائج إلى أن المصارف المبحوثة لديها القدرة على تحقيق ربحية قدرها (14.34%) من قيمة حقوق الملكية. حيث كانت نتائج التحليل التفصيلية لهذا المؤشر كما يلي:

- **التحليل حسب المؤشر السنوي:** يتضح من نتائج التحليل في الجدول (2) إلى أن غالبية المصارف التجارية المبحوثة قد حققت مستويات ربحية منخفضة

- ائتمان جيد (قليل المخاطرة): وهي الائتمان التي يصاحبها حد أدنى من المخاطر، حيث يحقق الزبون دخلاً جيداً كفاً للوفاء بالتزاماته، بالإضافة إلى أن قيمة الضمانات أكبر من قيمة الائتمان الممنوح (Parven, 2011: 18).

- ائتمان متوسط (متوسط المخاطرة): وهي الائتمان التي يكون فيها دخل الزبون أقل مما هو متوقع، وهناك مخاطر أكبر في تحصيلها (ذيب، 2012: 106)

- 2-4-8- ائتمان متعثر (عالي المخاطر): حيث يكون مركز المالي للزبون غير جيد، ولا يمكنه من سداد أقساط الائتمان وفوائده (ذيب، 2012: 106).

9.3 استراتيجيات معالجة تعثر الائتماني

تثير ظاهرة تعثر الائتماني أهتمامات إدارة الأئتمان بشكل خاص وإدارة المصرف بشكل عام، ولهذا فهي تضع لنفسها استراتيجيات عمل خاصة لمواجهة مثل هذه الحالات التي لا بد وأن تظهر رغم حرص إدارة الائتمان على انتقاء الزبائن من ذوي الخطر المنخفض أو المعدوم، ومن هذه الاستراتيجيات مايلي:

- استراتيجيات تتعلق بالزبائن ومنها (زايدة، 2006: 50):

- استراتيجية محافظة: تبدأ هذه الاستراتيجية بإجراءات مخلصه أتجاه الزبائن المتعثرين تصل إلى حد المساعدة في تقديم المشورة وفي اقتراح بدائل للسياسة التشغيلية التي يعتمدها الزبون إضافة إلى ما يمكن أن تقدمه من أئتمانات جديدة لإنهاء حالة العسر المالي للزبون أو تخفيف شروط التسديد أو تأخير تسديد الفوائد أو جدولة الائتمان إلى تواريخ استحقاق أخرى، أو قد تصل إلى حد الطلب من شركات أخرى ترتبط بعلاقة وثيقة مع المصرف المعني تطلب منها مد يد المساعدة إلى الزبون المتعثر مثل البيع بشروط ميسرة، ومثل هذه الاستراتيجية الودية لا بد وأن تكون نتائجها مقبولة ومؤثرة ليس فقط للزبائن أصحاب أئتمان المتعثر وإنما أيضاً لبقية الزبائن المحتملين. فكل المتعاملين مع المصرف سوف يشعرون بالامان والطمأنينة في سلوك إدارة الائتمان في المصرف نحوهم.

- استراتيجية عنيفة: وفقاً لهذه الاستراتيجية قد تشدد بالمطالبة الفورية بإشهار إفلاس الزبون خصوصاً إذا ما لاحظت إدارة الائتمان أن الزبون قد استخدم الائتمان في غير الغرض الذي قدم من أجله، مما أوصلت المصرف إلى حالة المخاطرة بسبب تعرضه إلى أئتمان متعثر الأمر الذي يطلب من إدارة الائتمان

الاقتصاد للاستثمار والتمويل)، (مصرف الاهلي العراقي)، (مصرف بابل)، (مصرف سومر التجاري) وبنسب (14.31%)، (13.79%)، (12.20%)، (11.45%)، (9.93%)، (9.37%)، (9.18%)، (6.93%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي للنسب. وتأسيساً إلى نتائج الربحية حسب مؤشر العائد على حق الملكية أعلاه، فإن النتائج تؤكد أن انخفاض الربحية في العينة يعود إلى سعي تلك المصارف نحو استخدام سياسية أثمانية أنكماشية من اجل تجنب مخاطر المرتبطة بالربحية.

الجدول 2

نسبة صافي الربح بعد الضريبة / حق الملكية (%) للمصارف عينة البحث

السنوات	العراقي للاستثمار	العراقي	والتمويل	مصرف	مصرف	مصرف	مصرف	مصرف	مصرف	مصرف	مصرف	مصرف	مصرف	مصرف	مصرف	مصرف	مصرف	مصرف	مصرف	مصرف																																																																																																																																																																																																																				
2001	25.15	27.09	18.85	44.02	23.25	20.56	2.02	11.90	17.89	-8.15	26.75	19.03	2002	302.68	31.67	38.74	18.15	13.85	27.78	27.45	1.62	13.59	27.79	30.88	48.56	2003	16.12	18.24	15.94	19.85	7.52	25.92	17.85	-36.62	3.94	8.62	23.21	10.96	2004	30.33	37.09	16.88	12.38	3.78	25.98	10.61	7.87	-1.78	2.21	15.21	2005	3.29	38.14	16.23	138.38	5.83	17.81	5.28	48.70	10.75	2.35	5.79	26.60	2006	14.13	14.41	0.08	-2.82	-29.58	4.48	36.06	32.95	10.11	-23.69	8.52	5.88	2007	25.95	28.65	20.82	5.67	4.74	5.26	24.61	21.41	16.78	3.54	11.36	15.34	2008	22.94	21.85	17.18	10.09	-3.01	20.03	18.47	32.82	36.81	28.73	13.97	19.99	2009	14.47	15.50	7.35	1.13	12.45	7.41	6.78	7.55	13.48	15.19	6.61	9.81	2010	11.51	10.26	10.06	2.16	7.62	0.65	6.98	11.24	0.97	1.69	7.47	6.42	2011	15.01	13.38	8.47	2.37	17.56	0.24	10.35	8.21	9.74	9.83	4.52	9.06	2012	12.11	12.39	1.17	9.97	17.02	0.75	13.07	13.72	20.54	12.74	4.49	10.72	2013	11.01	10.29	14.38	8.23	8.90	0.68	5.85	1.96	15.54	9.77	2.21	8.07	2014	9.50	1.17	10.18	2.64	6.83	0.76	4.63	-1.59	10.41	6.42	2.55	4.86	2015	2.13	1.96	6.22	0.88	6.16	1.37	3.86	2.24	3.05	291.62	1.46	29.18	2016	7.16	4.032	3.51	8.16	0.33	1.14	2.08	0.24	1.85	0.89	2.77	2.92	2017	2.21	-0.22	1.41	1.04	-1.05	0.15	2.13	1.79	1.32	3.37	1.27	1.22	المتوسط	30.92	16.82	12.20	9.37	14.31	6.93	13.79	9.93	11.45	22.88	9.18	14.34

المصدر: إعداد الباحثة بالأعداد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2001-2017.

2.1.4 حجم الودائع

تم احتساب معدل نمو الودائع عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل نمو الودائع} = \frac{\text{السنة الحالية} - \text{السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} * 100$$

وتم تحليل نمو الودائع عن طريق المعادلة المذكورة ومن واقع بيانات الميزانيات الخاصة بالمصارف المبحوثة، حيث تم استخلاص النتائج الموضحة في الجدول (3)، إذ بينت أن هذه النسبة قد بلغت (43.14%) لدى كافة المصارف المبحوثة ولكافة سنوات البحث وحسب المؤشر الكلي، وتشير هذه النسبة إلى أن المصارف تمتلك مصادر

حسب المؤشر السنوي لهذه النسبة، إذ سجلت المصارف (عينة البحث) في الفترة المبحوثة أعلى معدل للربحية والذي يفوق المتوسط العام في السنوات (2002)، (2015)، (2005)، (2008)، (2001)، (2007)، (2004) وبنسب (48.56)، (29.18)، (26.60)، (19.99)، (19.03)، (15.34)، (15.21) حسب الترتيب التنازلي للنسب، وهذا يشير إلى أن خلال هذه السنوات كانت المصارف قادة على إدارة استثماراتها بشكل جيد. وكانت هذه السنوات مستقرة نوعاً من الناحية السياسية واقتصادية ما عدا سنة (2015) التي شهدت فيها عراق حرب داعش، وسجلت المصارف المبحوثة أدنى نسب من المتوسط العام وفق المؤشر السنوي للربحية من خلال سنوات (2003)، (2012)، (2009)، (2011)، (2013)، (2010)، (2014)، (2016)، (2017) وبنسب (10.96%)، (10.72%)، (9.81%)، (9.81%)، (9.06%)، (8.07%)، (6.42%)، (4.86%)، (2.92%)، (1.22%) حسب الترتيب التنازلي للنسب، وسجل المؤشر السنوي أدنى مستوى للربحية في عام (2017) والتي بلغت (1.22)، ويمكن أن نرجع سبب ذلك الانخفاض في الربحية خلال تلك السنوات إلى حدوث ارتفاع التضخم وحالات الحرب التي مر بها العراق وهذا ما سببه إلى عدم قدرة المصرف على استثمار الاموال في المشاريع التي تعود لها بالربحية المناسبة.

● التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج التحليل المالي للربحية والمذكورة في

الجدول (2) على مستوى الفردي لكل مصرف من المصارف المبحوثة إلى ارتفاع مؤشر الربحية لعدد من المصارف عن المتوسط العام لكافة المصارف ولكافة أعوام البحث والبالغ (14.34%) وهي كل من (مصرف بغداد)، (مصرف دار السلام للاستثمار)، (مصرف شرق الاوسط العراقي للاستثمار)، وبنسب (30.92%)، (22.88%)، (16.82%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي. مما يشير هذه النسب إلى أن هذه المصارف قد حققت نسب ربحية أعلى من باقي المصارف في العينة المبحوثة. وانخفاض مؤشر الربحية لباقي المصارف في العينة عن المتوسط العام لكافة المصارف ولكافة أعوام الدراسة والبالغ (14.34%)، وهي كل من (مصرف المتحد للاستثمار)، (مصرف الائتمان العراقي)، (مصرف الاستثمار العراقي)، (مصرف الخليج التجاري)، (مصرف

دار السلام للاستثمار)، (مصرف الائتمان العراقي)، (مصرف الاهلي العراقي)، (مصرف الخليج التجاري) وبمعدل نمو (71.67%)، (67.92%)، (53.435)، (52.49%)، (49.35%) حسب ترتيب التنازلي لمعدل النمو وعلى التوالي ، مما يشير هذا إلى أن هذه المصارف قد حققت معدل نمو للودائع أعلى من باقي المصارف في العينة المبحوثة، وأنخفاض مؤشر معدل نمو الودائع لباقي المصارف في العينة عن المتوسط العام لكافة المصارف ولكافة أعوام البحث والبالغ (43.14%)، وهي كل من (مصرف بغداد)، (مصرف الاقتصاد للأستثمار والتمويل)، (مصرف سومر التجاري)، (مصرف شرق الاوسط العراقي للاستثمار)، (مصرف الاستثمار العراقي)، (مصرف بابل) وبمعدل نمو (43.07%)، (37.99%)، (36.56%)، (27.13%)، (24.57%)، (13.38%) وعلى التوالي حسب ترتيب التنازلي للنسب. وتأسيساً على نتائج التحليل لمعدل نمو الودائع، فإن النتائج تؤكد أن انخفاض معدل النمو الودائع في العينة يعود إلى سعي تلك المصارف نحو استخدام مصادر الداخلية لتمويل الاستثمارات بدلاً من الودائع التي يودعها الزبائن لدى المصارف.

الجدول 3

معدل نمو الودائع في مصارف عينة البحث

السنوات	العراقي	والتمويل	للاستثمار	بغداد	شرق الاستثمار	الاهلي المتحد	سومر الائتمان	الاقتصاد	الخليج	دار بابل	المصرف
2001	75.09	97.93	177.38	172.32	115.90	109.77	106.52	126.98	105.11	-69.05	108.92
2002	25.88	0.68	59.61	89.33	61.72	25.45	8.43	12.38	49.06	115.24	43.19
2003	35.33	41.90	19.65	-43.50	20.59	15.84	76.89	15.84	29.97	64.39	27.34
2004	24.35	100.38	188.98	-0.88	-30.64	-27.95	19.65	-12.14	-3.41	-33.54	24.02
2005	106.32	402.24	37.14	288.06	-53.74	57.87	668.79	119.52	107.62	40.34	165.58
2006	-13.45	38.37	-52.16	377.64	76.34	75.08	78.85	187.38	655.41	4.40	129.66
2007	5.43	39.15	-36.22	60.85	22.21	24.53	80.58	96.48	20.16	25.08	29.18
2008	58.21	29.44	30.49	71.98	51.92	34.05	-16.57	222.52	56.20	55.91	60.97
2009	63.70	4.97	19.16	7.43	669.08	29.11	5.49	11.30	-13.56	38.41	77.11
2010	21.62	2.39	16.87	28.28	23.58	32.99	93.20	56.97	1.35	15.14	28.81
2011	-13.09	9.02	34.68	46.44	4.47	34.16	-39.29	43.76	14.17	70.17	20.25
2012	49.67	21.91	3.25	104.49	-17.60	102.70	35.95	39.98	20.21	-19.16	32.56
2013	33.17	-10.38	46.55	132.71	41.68	0.28	7.22	-2.04	59.96	-1.99	26.80
2014	7.00	-35.11	-9.37	-6.12	-46.74	28.92	-18.07	-4.09	9.13	-16.31	-11.16
2015	-39.84	-7.39	1.31	-20.90	22.96	-32.09	-48.02	-41.37	-10.10	-14.45	-18.29
2016	-7.73	-23.91	-2.35	-39.45	-39.22	-26.58	10.64	-8.76	4.39	188.32	1.15
2017	-13.70	28.61	-3.15	14.02	-25.32	32.67	-19.58	-37.78	-10.28	-34.91	-12.68
المتوسط	43.07	27.13	24.57	52.49	71.67	36.56	53.43	37.99	46.35	67.92	43.14

المصدر: إعداد الباحثة بالأعتاد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2001-2017.

3.1.4 معدل نمو راس المال والاحتياطيات

تمويل خارجي منخفض قدرها (43.14%) من إجمالي مصادر التمويل التي تمتلكها المصارف المبحوثة. حيث كانت نتائج التحليل التفصيلية لمؤشر معدل نمو الودائع كما يأتي:

- التحليل حسب المؤشر السنوي: يتضح من النتائج في الجدول (3) إلى أن غالبية المصارف التجارية المبحوثة قد حققت معدل نمو منخفض حسب المؤشر السنوي ولكافة المصارف ، إذ بلغ المؤشر السنوي لأعلى معدل نمو خلال العوام (2005)، (2006)، (2001)، (2009)، (2008)، (2002) وبمعدل (165.58%)، (129.66%)، (108.92)، (77.11)، (60.97%)، (43.19%) حسب الترتيب التنازلي للنسب، وبهذا يمكن القول أن المصارف المبحوثة خلال هذه السنوات تمكن من الحصول على مصدر رئيسي- للاموال للاستثماراتها ، ويمكن أن نرجع سبب ذلك الارتفاع إلى قدرة المصارف على جذب ثقة المودعين بالمصارف أو حالات الاستقرار الاقتصادي والسياسي التي مر بها البلد وزيادة رغبة الافراد في الادخار. وسجلت المصارف المبحوثة نسب أدنى من المتوسط العام وفق المؤشر السنوي لمعدل نمو الودائع خلال السنوات (2012)، (2007)، (2010)، (2003)، (2013)، (2004)، (2011)، (2016)، (2014)، (2017)، (2015) وبمعدل نمو (32.56%)، (29.18%)، (28.81%)، (27.34%)، (26.80%)، (24.02%)، (20.25%)، (1.15%)، (11.16%)، (12.68%)، (18.29%) حسب ترتيب التنازلي للنسب، ونلاحظ خلال السنوات (2014)، (2017)، (2015) شاهدت معدل نمو الودائع تراجعاً عكسياً وبمعدل (11.16%)، (-) (12.68%)، (-) (18.29%) على التوالي و انخفض بشكل واضح في عام (2016) لتصل إلى (1.15%)، وتعود أسباب انخفاض مستوى رصيد الودائع خلال هذه السنوات إلى قيام المودعين بسحب نسب عالية من وداائعهم جراء الاحداث التي مر بها البلد.

- تحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج تحليل معدل نمو الودائع والمذكورة في الجدول (3) وعلى مستوى الفردي لكل مصرف من المصارف المبحوثة إلى ارتفاع معدل نمو الودائع لعدد من المصارف عن المتوسط العام لكافة أعوام البحث والبالغ (43.14%) وهي كل من (مصرف المتحد للاستثمار)، (مصرف

تم حساب هذه النسبة عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل نمو رأس المال والاحتياطيات} = \frac{\text{السنة الحالية - السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} * 100$$

حيث تم احتساب هذه النسبة من واقع بيانات الميزانيات الخاصة بالمصارف المبحوثة، حيث تم استخلاص النتائج الموضحة في الجدول (4)، إذ تبين أن هذه النسبة قد بلغت (67.01%) لكافة المصارف ولكافة سنوات البحث وهذه النسبة تشير إلى أن المصارف المبحوثة يزداد فيها معدل نمو رأس المال بشكل يسهم في تغطية الخسائر التي يتعرض لها المصرف و من ضمنها مخاطر التعثر الائتماني، وكانت نتائج التفصيلية لتحليل معدل نمو رأس المال والاحتياطيات كما يلي:

- التحليل حسب مؤشر السنوي: سجلت المصارف المبحوثة أعلى معدل لنمو رأس المال والاحتياطيات والذي يفوق المتوسط العام في السنوات (2005)، (2004)، (2001) وبمعدل (372.03%)، (218.52%)، (114.27%) حسب الترتيب التنازلي للنسب، وارتفاع هذه النسبة يشير إلى قوة المركز المالي للمصارف المبحوثة خلال سنوات الدراسة، وسجلت المصارف المبحوثة معدل أدنى من المتوسط العام وفق المؤشر السنوي للزيادة في رأس المال خلال السنوات (2012)، (2007)، (2008)، (2011)، (2002)، (2015)، (2016)، (2017) وبمعدل (66.90%)، (37.97%)، (33.71%)، (32.38%)، (27.88%)، (27.27%)، (25.50%)، (22.52%)، (19.37%)، (19.32%)، (3.84%)، (-13.72%)، (-1.21%) على التوالي حسب ترتيب التنازلي للنسب، وسجلت المؤشر السنوي نمواً عكسياً في السنوات (2016)، (2017) لتصل إلى (-1.21%)، (-13.72%) على التوالي وسجلت أدنى نسبة في العام (2015) وبمعدل نمو (3.84%) وهذه النسب تقل بكثير عن معيار كفاية رأس المال والبالغ (10.5%) حسب مؤشر (بازل3)، ويمكن أن نرجع سبب هذا الانخفاض الكبير إلى قيام المساهمين بمطالبة توزيع الأرباح و إلى اسباب اقتصادية وسياسية الغير مستقرة التي مر بها البلد. مما أدى إلى ضعف الامكانيات المالية للمصارف تلك السنوات.

- التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت النتائج التحليل لمعدل نمو رأس المال و الاحتياطيات المذكورة في الجدول (4) على مستوى كل مصرف من المصارف المبحوثة ارتفاع معدل نمو رأس المال والاحتياطيات عن المتوسط السنوي لهذا المؤشر ، وتشمل كل من (مصرف الخليج التجاري)، (مصرف دار السلام للاستثمار)، (مصرف المتحد للاستثمار)، (مصرف سومر التجاري)، (مصرف

الاهلي العراق) وبمعدل (103.13%) ، (83.72%) ، (81.55%)، (81.55%)، (77.67%) ، (73.21%) على التوالي حسب ترتيب التنازلي للنسب ، وهذا الزيادة في رأس المال و الاحتياطيات تعكس قدرة المصارف على تغطية الخسائر المرتبطة بالائتمان المنوح. انخفاض معدل نمو رأس المال والاحتياطيات عن المتوسط العام في كل (مصرف بابل)، (مصرف الخليج التجاري)، (مصرف الاستثمار العراقي)، (مصرف بغداد)، (مصرف الائتمان العراقي)، (مصرف شرق الاوسط العراقي للاستثمار) وبمعدل (65.45%)، (58.44%)، (52.44%)، (51.84%)، (48.17%)، (41.44%) حسب ترتيب التنازلي للنسب، ويمكن أن نرجع سبب ذلك الانخفاض إلى عدم قدرة تلك المصارف إلى زيادة رسالها عن حد معين. وتأسيساً على نتائج التحليل لمعدل نمو رأس المال، فإن النتائج تؤكد إلى أن هذه النسبة كانت في حدود معقولة بالمقارنة مع معيار كفاية رأس المال حسب مؤشرات (بازل3) وهذا يبين قوة المركز المالي للمصارف المبحوثة ومؤشر على الاستقرار المالي للمصارف ويعكس قدرة المصارف بالاعتماد على مصادر الداخلية للتمويل لاستثمارات التي يقوم بها.

الجدول 4

معدل نمو رأس المال والاحتياطيات في مصارف عينة البحث

السنوات	العراق	الاستثمار	العراق	الاستثمار	العراق	الاستثمار	العراق	الاستثمار	العراق	الاستثمار
2001	26.1	141.93	9.10	11.41	9.27	-11.41	9.10	141.93	26.1	2001
2002	20.51	4.76	68.23	36.69	65.43	36.69	68.23	4.76	20.51	2002
2003	-0.25	18.80	-27.69	26.65	-3.37	26.65	-27.69	18.80	-0.25	2003
2004	177.106.52	197.771.06.52	384.33331.68	269.89	384.33331.68	269.89	197.771.06.52	177.106.52	177.106.52	2004
2005	24542.02	309.78	105.24	4.72	-4.72	309.78	105.24	24542.02	24542.02	2005
2006	7.93	4.69	-12.57	43.08	-4.34	43.08	-12.57	7.93	7.93	2006
2007	47.4	30.42	49.61	6.05	3.64	6.05	49.61	30.42	47.4	2007
2008	22.58	49.39	16.92	18.49	14.61	18.49	16.92	49.39	22.58	2008
2009	10.24	12.26	53.64	787.32	10.45	24.42	787.32	12.26	10.24	2009
2010	6.11	6.64	54.90	1.47	-8.40	1.47	54.90	6.64	6.11	2010
2011	21.06	68.41	30.56	68.41	34.24	103.00	30.56	68.41	21.06	2011
2012	44.86	35.63	-5.26	56.15	25.48	50.37	56.15	35.63	44.86	2012
2013	39.22	5.60	76.7	0.92	1.84	0.92	76.7	5.60	39.22	2013
2014	-2.97	39.48	46.91	51.88	-8.16	51.88	46.91	39.48	-2.97	2014
2015	-12.25	-9.14	-4.27	1.78	-3.19	1.78	-4.27	-9.14	-12.25	2015
2016	4.30	-3.66	-2.16	6.81	-0.9	6.81	-2.16	-3.66	4.30	2016
2017	-3.09	-3.82	-3.84	-0.81	-3.65	-0.81	-3.84	-3.82	-3.09	2017
المتوسط	51.84	41.44	52.44	73.21	81.55	73.21	52.44	41.44	51.84	المتوسط

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2001-2017

4.1.4 تحليل معدل نمو الائتمان النقدي

تم تخصيص هذه الفقرة لتحليل الائتمان النقدي عن طريق المعادلة الآتية:

معدل نمو الائتمان النقدي = السنة الحالية - السنة السابقة / السنة السابقة * 100

وقد طبقت المعادلة المذكورة على بيانات عدد من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية والتي مثلت عينة الدراسة وللفترة (2001-2017)، حيث تم استخلاص النتائج الموضحة في الجدول (5) والتي أشرت إلى أن معدل نمو الائتمان النقدي للمصارف المبحوثة ولكافة سنوات البحث وحسب المؤشر الكلي قد بلغت (61.71%) وكانت نتائج التفصيلية للتحليل كما يلي:

● التحليل حسب المؤشر السنوي: تشير نتائج التحليل في الجدول (5) إلى أن أعلى نسبة لمعدل نمو الائتمان النقدي التي بلغ فيها المعدل أعلى من المتوسط العام كانت للأعوام (2009)، (2005)، (2011)، (2010)، (2004)، (2008)، (2001)، (2016)، (2013) بمعدل نمو (170.77%)، (174.35%)، (91.28%)، (102.40%)، (84.56%)، (71.58%)، (64.22%)، حسب الترتيب التنازلي للنسب، ونلاحظ أن هذه النسب عالية بالمقارنة مع المتوسط العام لمعدل النمو خاصاً في عام (2009) الذي حقق فيه أعلى نسبة لزيادة منح الائتمان النقدي، ويمكن أن نرجع سبب ذلك الزيادة إلى ارتفاع معدلات نمو الودائع ورأس المال والاحتياطيات في تلك السنوات. والذي يعتبران من المصادر الرئيسة للمنع الائتمان النقدي، وبملاحظة السنوات الأخرى بالاحص عام (2016) بالرغم من انخفاض معدلات نمو الودائع ورأس المال، لكن المصارف قاموا بمنح الائتمان النقدي سعياً وراء تحقيق ربحية عالية، ولكن بسبب الأوضاع الغير المستقرة التي مر بها البلد في تلك السنة لم يتمكن المصارف من تحقيق ربحية الكافية. أما السنوات المبحوثة التي بلغ فيها المتوسط الحسابي للزيادة في الائتمان النقدي بنسبة أدنى من المتوسط العام تمثلت في الأعوام (2012)، (2014)، (2002)، (2006)، (2017)، (2007)، (2003)، (2015) وبمعدل نمو (59.44%)، (30.77%)، (25.28%)، (12.12%)، (8.08%)، (5.76%)، (-13.60%)، (-) (7.92%) وحسب الترتيب التنازلي للنسب. حيث نلاحظ في عامي (2003)، (2015) حققت نمو الائتمان النقدي نسب سالبة يشير هذه النسب إلى أن

خلال هذه السنوات شهدت نقصاً في الائتمان النقدي الممنوح من قبل

المصارف، ويمكن أن نرجع سبب ذلك إلى قيام المصارف بإتباع سياسية أنكماشية للائتمان لأسباب الحرب التي مر بها البلد.

● التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج التحليل للائتمان النقدي والمذكورة في الجدول (5) على مستوى كل مصرف من المصارف المبحوثة إلى ارتفاع معدل نمو الائتمان النقدي لعدد من المصارف عن المتوسط العام لهذه النسبة، وهي كل من (مصرف المتحد للاستثمار)، (مصرف الائتمان العراقي)، (مصرف الاهلي العراقي)، (مصرف شرق الاوسط العراقي للاستثمار)، (مصرف دار السلام للاستثمار) وبمعدل نمو (93.96%)، (89.86%)، (88.66%)، (71.31%)، (63.28%) حسب الترتيب التنازلي للنسب، ويعزو سبب ارتفاع الائتمان النقدي لهذه المصارف إلى زيادة القدرة المالية لديهم أو قيام تلك المصارف بإتباع سياسية توسعية للائتمان. وانخفاض معدل نمو الائتمان النقدي لباقي مصارف العينة عن المتوسط العام لمعدل نمو الائتمان النقدي وهي كل من (مصرف بابل)، (مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل)، (مصرف سومر التجاري)، (مصرف الخليج التجاري)، (مصرف بغداد) وبمعدل نمو (55.22%)، (53.12%)، (48.59%)، (45.66%)، (43.17%)، (26.00) حسب الترتيب التنازلي للنسب، ونلاحظ مصرف بغداد حققت أقل نسبة لمعدل نمو الائتمان النقدي وبمعدل (26.00%) ويعود سبب في ذلك عدم وجود مصدر كافي لتمويل الائتمان النقدي كالودائع وراس المال، وكذلك الحال للمصارف الأخرى، اما بالنسبة (لمصرف الخليج التجاري) على الرغم من وجود معدل نمو ودايع مرتفعة، ولكن نلاحظ انخفاض الائتمان الممنوح لدى هذا المصرف، ويمكن ان نرجع سبب ذلك إلى قيام المصرف بالاستثمار في منح الاستثمارات الأخرى غير الائتمان النقدي او اتباع سياسية متحفظة في منح الائتمان.

الجدول 5

معدل نمو الائتمان في مصارف عينة البحث

السنوات	العراقي للاستثمار	العراقي	و التمويل للاستثمار	بغداد شرق الاستثمار الأهلي المتحد سومر الائتمان الاقتصاد الخليج دار بابل المتوسط	المصرف																																																												
2001	84.56	173.19	105.03	116.34	32.31	62.17	214.80	24.58	170.62	78.17	40.92	-86.61	2001	25.28	53.63	64.72	-5.10	16.25	35.24	27.88	27.10	32.99	-5.41	15.76	15.02	2002	13.60	-5.39	-18.49	-23.56	-33.06	9.41	-6.10	10.00	-17.37	-15.92	-16.90	-32.20	2003	90.60	138.05	72.59	66.39	-18.41	-14.10	97.15	-3.83	-84.12	407.30	246.91	88.64	2004	170.77	149.23	18.01	122.03	-11.09	218.04	205.90	-31.26	911.23	29.21	-27.65	294.78	2005

يتم وفقاً لهذا النموذج تصنيف الائتمان المصرفي إلى خمس فئات رئيسة تبعاً لدرجة المخاطرة ، كما هو موضح في الجدول (6) (المحموي ، 2016 : 69).

الجدول 6

تصنيفات الائتمان تبعاً لتجربة مؤشر (Z-SCORE) في أنموذج (Sherrod) في مصارف عينة البحث

درجة المخاطرة	قيمة المؤشر (Z-SCORE)
ائتمان ممتاز	Z >= 25
ائتمان قليلة المخاطرة	25 > Z >= 20
ائتمان متوسطة المخاطرة	20 > Z >= 5
ائتمان عالية المخاطرة	5 > Z >= -5
ائتمان عالية المخاطرة جداً	Z < -5

المصدر: المحوي ، نرمين محمد عسان ، 2016 ، نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، سورية ، ص 70.

يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول (7) ان الائتمان الممنوح لجميع سنوات البحث ولكافة المصارف كانت تقع بين (9.72) و (19.34) اي جميعها تقع ضمن الفئة الثالثة أي أئتمان متوسط المخاطرة، وهذا يبين ان قرارات المصارف خلال سنوات البحث كانت غير سليمة مما وجب عليهم بتكوين مخصص مشكوك في تحصيلها للتحوط على هذه المخاطر. اما على مستوى فردي لكل مصرف من المصارف تبين أن (مصرف سومر التجاري) و (مصرف الائتمان العراقي) منح ائتمان ذات الفئة الثانية أي قليل المخاطرة وكانت قراراتهم سليمة بخصوص منح الائتمان ، ويمكن أن نرجع سبب ذلك إلى سرعة حصول المعلومات الدقيقة و التفصيلية بخصوص طالب الائتمان لهذا كانت قراراتهم جيدة ، اما المصارف الأخرى (مصرف بابل) ، (مصرف الاستثمار العراقي) ، (مصرف الأهلي العراق) ، (مصرف المتحد للاستثمار) ، (مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل) ، (مصرف الخليج التجاري) ، (مصرف بغداد) ، (مصرف دار السلام للاستثمار) ، (مصرف شرق الاوسط العراقي للاستثمار) كانت تقع الائتمان الممنوح بين (19.82) و (11.40) أي ضمن الفئة الثالثة أي أن الائتمان كانت متوسط المخاطرة، ويرجع سبب ذلك إلى اتخاذ قرار ائتماني بشكل خاطيء أو زيادة الغير المبررة في منح الائتمان.

الجدول 7

قيمة (Z) في مصارف عينة البحث

السنوات	العراقي										
2001	11.82	9.88	9.83	12.77	12.54	25.69	11.47	10.54	11.21	10.39	11.48
2002	10.50	10.35	10.96	10.94	8.02	15.85	10.58	6.99	-9.38	11.23	11.70
2003	10.72	10.34	12.01	11.45	1.74	10.35	11.86	6.68	9.87	11.30	12.22
2004	12.03	12.67	11.15	12.05	18.36	19.74	11.92	11.20	18.60	10.07	26.51
2005	12.05	15.18	15.89	22.79	25.20	24.67	14.97	13.41	14.21	25.99	21.91

2006	12.12	-3.33	31.66	88.15	12.79	-15.78	-10.09	-9.66	101.58	-15.03	-17.89	-29.11
2007	5.76	-27.65	0.89	-4.12	201.53	-20.89	-21.29	-22.69	-0.51	-46.48	-15.19	19.76
2008	89.47	-55.31	-45.82	34.60	487.82	-73.22	41.26	625.02	45.34	-46.38	-10.61	-18.48
2009	174.35	55.70	-19.72	72.40	176.89	130.39	180.44	795.81	77.62	94.75	285.76	67.86
2010	91.28	102.91	36.08	25.39	104.60	18.06	4.70	138.73	99.06	223.55	123.56	127.40
2011	102.40	148.18	75.58	91.06	9.35	629.84	53.61	9.44	39.52	53.22	33.74	-17.16
2012	59.24	-23.29	-46.30	144.56	10.41	452.79	-1.13	35.06	33.95	43.16	3.98	-1.59
2013	64.22	255.58	172.87	33.70	-0.63	7.41	41.21	38.83	68.30	35.21	5.30	48.69
2014	30.77	-8.22	330.30	0.53	-7.76	3.70	35.63	-20.14	42.30	-32.23	-10.06	4.44
2015	-17.92	-16.29	-13.45	7.90	-28.95	-1.07	-18.71	-24.51	11.22	-25.22	-92.02	3.94
2016	71.58	-5.51	304.50	-7.50	26.62	-99.52	-7.07	-15.91	-32.25	-16.44	658.47	-18.01
2017	8.08	7.32	7.32	-28.96	-75.66	185.09	-12.24	20.69	7.76	14.81	-11.84	-25.36
المتوسط	61.71	55.22	63.28	43.17	53.12	89.86	48.59	93.96	88.66	45.66	71.31	26.00

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2001-2017.

5.1.4 وصف التعثر الائتماني

لقياس تعثر الائتماني أعتمد الباحثة على استخدام أنموذج Sherrod حيث يعتبر أحد النماذج الحديثة للكشف عن ظاهرة التعثر (33: Abu Orabi , 2014). إن هذا الأنموذج يخدم أغراض تحليل الائتمان في المصارف التجارية من زاويتين، فمن جهة يمكن استخدامه في تقييم المركز الائتماني للشركات التي تتقدم بطلبات الحصول على تسهيلات ائتمانية، أي كآدات يسترشد بها مدير الائتمان أو لجنة الائتمانية في اتخاذ قرار بخصوص منح الائتمان. ومن جهة أخرى يمكن أيضاً استخدام الأنموذج من قبل إدارة التدقيق الداخلي بالمصرف أو من قبل المدقق الخارجي كآداة لتقييم المخاطرة المحيطة بمحفظة الائتمان، ومن ثم تقدير مخصص الائتمان المتعثر الواجب تكوينه بخصوص هذه المحفظة. كما يفيد في تحديد معدل الفائدة الخاص بالائتمان وكذلك في تصميم جداول متابعة أو مراجعة الائتمان (الخياط، 2014: 16). ويتم حساب مؤشر (Z-SCORE) بالمعادلة التالية (36: Babela & Mohammed , 2016):

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.1X_6$$

$$X_1 = \text{صافي رأس المال العامل} / \text{إجمالي الموجودات}$$

$$X_2 = \text{الموجودات المتداولة} / \text{إجمالي الموجودات}$$

$$X_3 = \text{إجمالي حق الملكية} / \text{إجمالي الموجودات}$$

$$X_4 = \text{صافي الربح قبل الضريبة} / \text{إجمالي الموجودات}$$

$$X_5 = \text{إجمالي الموجودات} / \text{إجمالي المطلوبات}$$

$$X_6 = \text{إجمالي حق الملكية} / \text{الموجودات الثابتة.}$$

هذا الأنموذج يشكل أداة لمساعدة إدارة الائتماني في دراسة المخاطر المحيطة بالائتمان الممنوح، وفي وضع التقديرات الملائمة لتشكيل مخصص للائتمان المشكوك فيها ، حيث

2006	15.74	-10.21	14.09	3.55	14.21	23.29	14.42	22.87	15.62	13.20	22.64	12.39
2007	15.95	12.30	18.24	26.47	15.81	21.04	20.07	22.68	14.29	13.50	20.85	14.15
2008	15.00	11.65	17.69	21.75	18.80	26.57	22.29	18.50	14.50	14.65	17.31	15.17
2009	13.93	11.58	17.76	23.93	17.91	24.87	23.84	18.11	14.67	15.08	16.20	14.72
2010	12.18	11.22	19.31	22.13	20.94	24.67	25.61	16.06	14.94	14.65	15.10	14.36
2011	13.67	13.01	18.69	25.90	21.42	24.96	31.60	14.94	17.54	14.94	17.33	16.13
2012	13.76	13.92	17.04	23.95	20.64	23.38	23.98	12.99	19.05	16.34	16.71	15.33
2013	13.94	13.92	19.90	19.27	20.24	25.10	50.93	12.59	19.75	18.98	18.79	19.34
2014	13.76	16.99	51.15	21.28	21.53	24.92	31.27	13.48	19.85	17.36	19.37	17.06
2015	13.71	15.98	23.57	21.53	27.10	32.35	27.10	14.74	18.55	-11.62	21.99	15.63
2016	12.61	14.54	23.28	20.45	22.39	12.82	22.39	17.85	17.86	14.99	21.75	16.37
2017	12.59	11.68	21.10	19.94	19.40	25.86	26.32	19.44	36.17	3.51	18.40	18.69
مؤشر حسب المصارف	13.29	11.40	18.92	18.83	17.70	20.89	23.44	15.87	14.68	12.62	19.82	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2001-2017.

2.4 اختبار فرضيات البحث

1.2.4 اختبار فرضيات الاثر المباشر

لاختبار فرضيات تأثير المباشر تم استخدام برامج (Eviews10) عن طريق اختبار (panel Data) لاطهار علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة ونعني ب (Panel Data) بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الافراد في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت. فبالنسبة للبيانات المقطعية فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية (شركات أو دول) عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات البانل كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة (شهيناز، 2015: 201). ملاحظة ان قيمة (t) الجدولية هي (1.64) وقيمة (F) الجدولية بنسبة للمتغير واحد (3.89) وبنسبة لثلاث متغيرات (2.65).

2.2.4 تأثير المحددات في تعثر الائتماني

تم تخصيص هذه الفقرة لاختبار الفرضية الرئيسة الاولى والهادفة للتعرف على التأثير المباشر لمحددات الداخلية في تعثر الائتماني على مستوى الكلي والجزئي وكالاتي:
أ. التأثير على مستوى الكلي: يتبن من النتائج المعروضة في جدول (8) أن للمحددات الداخلية لها اثراً سلبياً ومعنوياً على التعثر الائتماني، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوبة (0.000) وهي قيمة تقل بكثير عن قيمة مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة والبالغة (0.05)، ويؤكد ذلك قيمة (t) المحسوبة

والبالغة (1.98) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، ويبين من قيمة (Coefficient) أن زيادة المحددات الداخلية بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض التعثر الائتماني بنسبة (-0.007). وتكشف لنا قيمة (F) المحسوبة والبالغة (6.72) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند المستوى المعنوي (0.02) إلى ملاءمة النموذج المستخدم، وتشير قيمة معامل (R^2) إلى أن التغير في المحددات الداخلية يفسر حوالي (45%) من التغير في التعثر الائتماني.

ب. التأثير على مستوى الجزئي: تم احتساب معاملات الانحدار لمتغيرات المحددات

في التعثر الائتماني وبحسب عينة البحث حيث بينت النتائج أن هناك علاقة تأثير معنوية سلبية بين معدل العائد على حق الملكية وبين التعثر الائتماني وعلى مستوى مصارف العينة، حيث كانت قيمة مستوى المعنوي المحسوبة (0.000) وهي أقل بكثير من مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة والبالغ (0.05) وعند مقارنة قيمة (t) المحسوبة والبالغة (3.09) نجد أنها أكبر من مثيلتها الجدولية. مما يؤكد معنوية التأثير للمتغير المستقل (معدل العائد على حق الملكية) في المتغير المعتمد (التعثر الائتماني) وكما يوضح الجدول (8) نتائج هذه العلاقة، ويبين قيمة (coefficient) الذي بلغت (-0.05) أي أن ارتفاع معدل العائد على حق الملكية بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض التعثر الائتماني بنسبة (-0.05). ويبين الجدول (8) إلى وجود علاقة تأثير إيجابي معنوي لحجم الودائع في التعثر الائتماني وعلى مستوى المصارف المبحوثة، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوبة (0.04) وهي قيمة تقل عن مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة والبالغة (0.05)، وهذا يعني أن قيمة (t) المحسوبة والبالغ (1.98) أكبر عن قيمة (t) الجدولية مما يشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، ويبين قيمة (Coefficient) العلاقة الطردية بين المتغيرين حيث أن زيادة معدل نمو الودائع بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة التعثر بنسبة (0.01)، ويوضح الجدول (8) وجود علاقة تأثير معنوية وسلبية بين رأس المال والاحتياطيات والتعثر الائتماني، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوبة (0.02) وهي قيمة تقل عن قيمة مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة والبالغة (0.05)، ويبين قيمة (Coefficient) العلاقة العكسية بين المتغيرين حيث أن زيادة رأس المال والاحتياطيات بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض التعثر بنسبة (-0.01)، ويؤكد ذلك أن قيمة (t) المحسوبة والبالغة (1.99) أكبر من قيمة (t) الجدولية مما يشير إلى معنوية العلاقة بين

الأنموذج المستخدم مناسب لتمثيل العلاقة بين المحددات وحجم الائتمان، فقد ثبت أن قيمة (F) المحتسبة البالغ (13.39) أكبر من قيمة نظيرتها الجدولية عند مستوى المعنوية (0.00). وتشير قيمة (R^2) إلى أن التغير في المحددات يفسر حوالي (7%) في حجم الائتمان النقدي.

ب. **الناير على مستوى الجزئي:** تم احتساب معاملات الانحدار للمتغيرات

المحددات في حجم الائتمان النقدي وبحسب عينة البحث حيث بينت النتائج أن هناك علاقة تأثير معنوية إيجابية بين معدل العائد على حق الملكية وبين حجم الائتمان النقدي وعلى مستوى مصارف العينة، حيث كانت قيمة مستوى المعنوي المحسوبة (0.04) وهي أقل من مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة والبالغ (0.05) وعند مقارنة قيمة (t) المحسوبة والبالغة (1.95) نجد أنها أكبر من

مثيلتها الجدولية. مما يؤكد معنوية التأثير للمتغير المستقل (معدل العائد على حق الملكية) في المتغير المعتمد (حجم الائتمان) وكما يوضح الجدول (9) نتائج هذه العلاقة، وبين قيمة (coefficient) الذي بلغت (0.003) أي أن ارتفاع معدل العائد على حق الملكية بنسبة (1%) تؤدي إلى ارتفاع حجم الائتمان (0.003). وبين الجدول (9) إلى عدم وجود علاقة تأثير معنوي لمعدل نمو الودائع في حجم الائتمان وعلى مستوى المصارف المبحوثة، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوبة (0.19) وهي قيمة تزيد عن مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة والبالغة (0.05)، وهذا يعني أن قيمة (t) المحسوبة والبالغ (1.29) أقل عن قيمة (t) الجدولية مما يشير إلى عدم معنوية العلاقة بين

ويوضح الجدول (9) وجود علاقة تأثير معنوية وإيجابية بين رأس المال والاحتياطيات و حجم الائتمان، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوبة (0.02) وهي قيمة تقل عن قيمة مستوى المعنوية الافتراضي للبحث والبالغة (0.05)، وبين قيمة (Coefficient) العلاقة الطردية بين المتغيرين حيث أن زيادة رأس المال والاحتياطيات بنسبة (1%) تؤدي إلى ارتفاع حجم الائتمان بنسبة (0.0009)، ويؤكد ذلك أن قيمة (t) المحسوبة والبالغة (2.32) أكبر من قيمة (t) الجدولية مما يشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين. وأشارت قيمة (F) المحتسبة البالغة (1.96) بأنها أكبر من نظيرتها الجدولية إلى ملاءمة الأنموذج المستخدم عند مستوى معنوي (0.00)، ودلت قيمة (R^2) على أن التغير في متغيرات المحددات الداخلية تفسر حوالي (13%) من التغير في حجم

المتغيرين. وأشارت قيمة (F) المحتسبة البالغة (4.32) بأنها أكبر من نظيرتها الجدولية إلى ملاءمة الأنموذج المستخدم عند مستوى معنوي (0.00)، ودلت قيمة (R^2) على أن التغير في متغيرات المحددات تفسر حوالي (7%) من التغير في التعثر الائتماني. ومن نتائج تحليل الانحدار على مستوى الكلي والجزئي والمذكورة في الجدول (8) يمكن القول بأن المحددات على مستوى الكلي والجزئي يؤثر تأثيراً سلبياً في تعثر الائتماني ماعدا معدل نمو الودائع التي ظهر تأثير إيجابياً وهذا ينطبق مع الواقع النظري لأن زيادة معدل نمو الودائع في المصارف يتيح لهم فرصة أكبر لمنح الائتمان باعتبار يعتبر الودائع المصدر الرئيس للاموال في المصارف وزيادة منح الائتمان من الممكن أن يؤدي إلى زيادة حالات تعثر الائتماني.

الجدول 8

تأثير المحددات في التعثر الائتماني على مستوى الكلي والجزئي في مصارف عينة البحث

المتغير الاحصائي	coefficient	t-statistic	prob	f-statistic	Prob-f	R ²
محددات الائتمان النقدي	-0.007	1.98	0.000	6.72	0.02	45%
الربحية ROE	-0.05	3.09	0.000	-	-	-
حجم الودائع	0.01	1.98	0.04	-	-	-
رأس المال والاحتياطيات	-0.01	1.99	0.02	-	-	-
لابعاد محددات الائتمان النقدي- statistic	-	-	-	4.32	-	-
لابعاد محددات الائتمان النقدي Prob-f-statistic	-	-	-	-	0.00	-
لابعاد محددات الائتمان النقدي R ²	-	-	-	-	-	7%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews10

3.2.4 تأثير المحددات في حجم الائتمان النقدي

تم تخصيص هذه الفقرة لاختبار الفرضية الثانية والهادفة للتعرف على التأثير المباشر لمحددات الداخلية في حجم الائتمان النقدي على مستوى الكلي والجزئي وكالاتي:

أ. **التأثير على مستوى الكلي:** يلاحظ من نتائج التحليل في الجدول (9) أن هناك تأثيراً إيجابياً لمغير المحددات لحجم الائتمان النقدي، وذلك استناداً إلى قيمة مستوى المعنوية المحسوبة والبالغة (0.000) وهي تقل بشكل كبير عن مستوى المعنوية الافتراضية للدراسة والبالغة (0.05)، ويؤكد ذلك قيمة (t) المحسوبة والتي بلغت (3.65)، وهي أعلى من قيمتها الجدولية. وبين من قيمة (Coefficient) الذي بلغت (0.003) أن زيادة المحددات الداخلية بنسبة (1%) تؤدي إلى ارتفاع حجم الائتمان بنسبة (0.003)، وبين اختبار (F) أن

R ²	Prob-f	f-statistic	prob	t-statistic	cofficient	المتغير الاحصائي
						المتغيرات
5%	0.00	10.33	0.00	3.21	2.34	حجم الائتمان النقدي

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برامج Eviews10

5.2.4 تأثير المحددات الداخلية في التعثر من خلال حجم الائتمان

حيث أظهرت النتائج كالآتي:

أ. **التأثير غير المباشر:** لا بد من التعرف على دور التأثير الغير المباشر لمتغير الوسيط والمتمثل بحجم الائتمان النقدي في علاقته بمحددات الائتمان النقدي بالتعثر الائتماني. لذلك تم تخصيص هذا المحور لتطبيق تحليل مسار الاحادى الاتجاه والذي يختص بدراسة السبب والنتيجة باتجاه واحد وباستخدام برنامج (Amos23) لمناقشة نتائج علاقات التأثير غير المباشر بين متغيرات الدراسة الحالية واختبار فرضياتها ، من تقدير معاملات المسار أظهرت نتائج التحليل في الجدول (11) تأثير غير مباشر لمحددات في التعثر الائتماني ، إذ كذت قيمة التأثير غير المباشر مساوية إلى (0.018) ، أي ان تغير المحددات بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى تغير غير مباشر في التعثر الائتماني بقيمة (0.018) ومن خلال حجم الائتمان النقدي، حيث بلغت قيمة التأثير الكلي او التراكمي لمحددات الداخلية في التعثر (0.020) ، وهذه القيمة أعلى من قيمة التأثير المباشر بين المتغيرين والبالغة (0.002) مما يشير إلى أن وجود متغير حجم الائتمان النقدي له دور كبير مؤثر في العلاقة بين محدّدات والتعثر ويفرق تأثيرى (0.018) والتي مثلت قيمة التأثير غير المباشر بينهما. وبناءً على نتائج تحليل المسار ، نستنتج بأن وجود المتغير الوسيط والمتمثل بحجم الائتمان النقدي يؤدي إلى تحسين تأثير محدّدات في التعثر الائتماني لدى المصارف المبحوثة إذ ارتفعت نسبة التأثير المباشر بين المتغيرين من (0.002%) عند عدم وجود المتغير الوسيط إلى نسبة (0.018%) في حالة وجود المتغير الوسيط وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع التأثير الكلي بين المتغيرين إلى نسبة (0.020%) . تؤكد هذه النتيجة صحة فرضية التأثير غير المباشر والتي تنص تؤثر المحددات الداخلية تأثير غير مباشر في التعثر الائتماني من خلال حجم الائتمان النقدي.

الائتمان. ومن نتائج تحليل الانحدار على مستوى الكلي و الجزئي والمذكورة في الجدول (9) يمكن القول بأن المحددات على مستوى الكلي و الجزئي يؤثر تأثيراً إيجابياً في حجم الائتمان النقدي معاداً معدل نمو الودائع التي لم يظهر تأثير معنوي ج. و هذا عكس ما جاء في الاطار النظري ، ويمكن ان نرجع سبب ذلك إلى عدم امتلاك المصارف الودائع المستقرة بحجم المطلوب.

الجدول 9
تأثير محدّدات الائتمان في حجم الائتمان النقدي في مصارف عينة البحث

R ²	Prob-f	f-statistic	prob	t-statistic	cofficient	المتغير الاحصائي
						المتغيرات
7%	0.00	13.39	0.000	3.65	0.003	محددات الائتمان النقدي
—	—	—	0.04	1.95	0.003	الربحية ROE
—	—	—	0.19	1.29	—	حجم الودائع
—	—	—	0.02	2.32	0.009	رأس المال والاحتياطيات
—	—	1.96	—	—	—	لابعاد محدّدات الائتمان النقدي
—	0.00	—	—	—	—	لابعاد محدّدات الائتمان النقدي
13%	—	—	—	—	—	لابعاد محدّدات الائتمان النقدي

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برامج Eviews10

4.2.4 تحليل تأثير حجم الائتمان النقدي في التعثر الائتماني

يلاحظ من نتائج التحليل في الجدول (10) أن هناك تأثيراً إيجابياً لمتغير حجم الائتمان في التعثر ، وذلك استناداً إلى قيمة مستوى المعنوية المحسوبة والبالغة (0.00) وهي تقل بشكل كبير عن مستوى المعنوية الافتراضية للدراسة والبالغة (0.05) ، ويؤكد ذلك قيمة (t) المحسوبة والتي بلغت (3.21)، وهي أعلى من قيمتها الجدولية. ويبين من قيمة (Coefficient) الذي بلغت (2.34) أن زيادة حجم الائتمان بنسبة (1%) تؤدي إلى ارتفاع التعثر بنسبة (2.34) ، وبين اختبار (F) أن النموذج المستخدم مناسب لتمثيل العلاقة بين المحددات وحجم الائتمان النقدي ، فقد ثبت أن قيمة (F) المحسوبة البالغ (10.33) أكبر من قيمة نظيرتها الجدولية عند مستوى المعنوية (0.00). وتشير قيمة (R²) إلى أن التغير في حجم الائتمان يفسر حوالي (5%) في التعثر .

تأثير حجم الائتمان النقدي في التعثر الائتماني في مصارف عينة البحث

التأثيرات لتحليل المسار في مصارف عينة البحث

المتغيرات	حجم الاثتان النقدي					
	التعثر الاتتاني		المباشر غير المباشر الكلي			
المحددات الباطنية	0.020	0.018	0.002	0.007	0.000	0.007
حجم الاثتان النقدي	2.656	0.000	2.656	-	-	-

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج تحليل الاحصائي Amos23.

قيم الملائمة	0.000	1.00	0.003	1.000
--------------	-------	------	-------	-------

الجدول 13

نتائج فرضيات البحث

رقم الفرضية	نص الفرضية	النتيجة	قبول او الرفض
1	يؤثر محددات الاثتان تأثيراً معنوياً وسلبياً في التعثر الاتتاني	تأثير سلبي	قبول
2	يؤثر محددات الاثتان تأثيراً وإيجابياً في حجم الاثتان النقدي	تأثير إيجابي	قبول
3	يؤثر حجم الاثتان النقدي تأثيراً معنوياً وإيجابياً في تعثر الاتتاني	تأثير إيجابي	قبول
4	يؤثر محددات الاثتان تأثير غير مباشر في التعثر الاتتاني من خلال حجم الاثتان النقدي	وجود تأثير غير مباشر	قبول

المصدر: إعداد الباحثة

5. المحور الرابع الاستنتاجات والمقترحات

1.5 الاستنتاجات

- ضعف وضوح السياسات الائتمانية للمصارف المحوثة وربما غياب تلك السياسات في عدد منها، او ربما ضعف التسهيلات الائتمانية في عدد منها.
- ضعف الرقابة والاشراف من قبل البنك المركزي على المصارف التجارية وخصوصاً فيما يتعلق باليات الرقابة على الاثتان النقدي.
- يستنتج من تحليل علاقة التأثير المعنوية الموجبة بين محددات الاثتان وحجم الاثتان النقدي، بأن قيام المصارف عينة البحث بدراسة دقيقة لتلك المحددات تؤدي الى زيادة قدرتهم الى منح الاثتان النقدي.
- يستنتج من تحليل علاقة التأثير المعنوية السالبة بين محددات الاثتان والتعثر الائتاني، إن زيادة تلك المحددات يساهم في انخفاض حالات تعثر الاثتاني.
- في ضوء نتائج التحليل بين متغيرات البحث يستنتج ان حجم الاثتان النقدي يساهم في تعزيز العلاقة التاثيرية بين محددات الاثتان والتعثر الائتاني.

2.5 المقترحات

- من المفترض أن يقوموا إدارة المصارف بأختيار العاملين في مجال الاثتان النقدي بدقة وتدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم، ومسايرة كل المستحقات والتطورات في العمل المصرفي لرفع الكفاءات المهنية لموظفين المكلفين بالعملية الائتمانية.

*ملائمة النموذج: واستكمالاً لتحليل المسار لابد من التعرف على مدى جودة نموذج تحليل المسار إذ تشير النتائج المرافقة لهذا التحليل في الجدول (12) إلى ان مؤشر جذر متوسط مربع البواقي (Root Mean Square Residuals) أن قيمة هذا المعيار كانت (0.000) وهي قيمة معنوية تدل على جودة نموذج تحليل المسار للدراسة الحالية ، وذلك بمقارنتها بالقيمة المعيارية لهذا المؤشر والتي تشير إلى أنه كلما اقتربت القيمة من الصفر ، دل ذلك على جودة ملائمة النموذج ، أما إذا كانت هذه القيمة مساوية للصفر فهذا يدل على الملاءمة أو المطابقة التامة. يتبين من قيمة مؤشر حسن المطابقة (Goodness of Fit Index –GFI) وباللغة (1.00) ملائمة نموذج المسار للدراسة الحالية، وذلك بمقارنتها بالقيمة المعيارية لها والتي تقع بين الصفر والواحد وتعد أقل قيمة مقبولة لهذا المؤشر هي (0.9) ، لذلك تؤكد هذه النتيجة جودة الملاءمة لتحليل المسار. يلاحظ من قيمة مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ المعياري (RMSEA) والذي يعد من أهم مؤشرات جودة الملاءمة فإذا سلوت قيمته (0.05) وأقل ، دل ذلك على أن النموذج يطابق البيانات تماماً ، أما إذ أنحصرت بين (0.05) دل ذلك على أن النموذج يطابق بدرجة كبيرة النموذج المقترح من الباحث وبحسب بيانات العينة ، في حين إذا زادت قيمته عن (0.08) فيدل على رفض النموذج. وحيث إن قيمة هذا المؤشر كانت (0.003) فإن ذلك يدل على ملائمة نموذج المسار بدرجة كبيرة. يظهر مؤشر المطابقة التزايدية (Incremental Fit Index-IFI) أن القيمة المحسوبة لهذا المؤشر قد بلغت (1.00) ، إذ يتم قبول الملاءمة عندما تكون قيمة هذا المؤشر تساوي أو أكبر من القيمة المعيارية (0.95) ، مما يدل على جودة الملاءمة لتحليل المسار.

الجدول 12

قيم ملائمة تحليل المسار في مصارف عينة البحث

معايير جودة الملاءمة	RMR	GFI	RMSEA	IFI
----------------------	-----	-----	-------	-----

- 3. • ضرورة قيام إدارة المصارف بإنشاء إدارات متخصصة في التعامل مع الائتمان المتعثر، تتكفل بدراسة معطيات المؤسسات المقترضة من حيث نوع النشاط، كيفية استخدام الائتمان، حجم الائتمان المتعثر.
- 4. • بغرض مقابلة مخاطر الائتمان والتقليل من أثارها إلى أدنى حد ممكن، فإنه لا بد من قيام المصرف بتكوين مخصصات، ووفقاً لمقررات لجنة بازل.
- 5. • 4-2-4 على المصارف العراقية اعتماد على النموذج Sherrod لتبويب ائتمانهما وتعزيز ضمانات منحها للائتمان للحد من وقوعها في التعثر المحتمل.
- 6. • من المفترض أن تكون في المصارف العاملة في العراق معايير واضحة للفرقة بين الزبائن، فالزبون الذي يتعرض للتعثر بسبب ظروف معينة ولديه خبرة تجارية واسعة وخطط لعملياته الاستثمارية بوعي، فضلاً عن امتلاكه أخلاق حميدة والمشهود له بالامانة، يجب إعطاءه فرصة أخرى لمحاولة استرداد مركزه المالي، وهناك نوع آخر من الزبائن يكون همه الوحيد الحصول على التمويل وتميز بالمطالبة في السداد هنا يجب على المصرف عدم إعطاءها أي فرصة وأخذ الاجراءات اللازمة معه.
- 7. • تفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي العراقي بخصوص دراسة الائتمان النقدي.
- 8. • ويقترح البحث بقيام المصارف التجارية اعتماد سياسة ائتمانية سليمة بخصوص منح الائتمان النقدي والاهتمام بمعايير منحه لكي تتجنب المخاطر المصاحبة بمنح الائتمان مثل التعثر الائتماني.
- 9. • 6. المصادر والمراجع
- 10. • 1.6 المصادر العربية
- 11. • 1.1.6 الوثائق والنشرات الرسمية
- 12. • 1. البنك المركزي العراقي، 2007، تقرير صادر عن مديرية العامة للإحصاء والابحاث.
- 13. • 2. التقارير الحسابات الختامية للمصارف عينة البحث من (2000-2017).
- 14. • 2.1.6 الرسائل ولاتراخ الجامعية
- 15. • 1. الايراهيم، سليمان محمود، 2017، الديون المتعثرة ومعالجتها في المصارف الخاصة السورية في ظل الأزمة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاعمال، الجامعة الافتراضية السورية، سورية.
- 16. • 2. أبو شيخة، راند خالد، 2016، أثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين.
- 1. أنجرو، إيمان، 2007، التحليل الأثباتي ودوره في ترشيد عمليات الأقتراض: المصرف الصناعي السوري أنموذجاً، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية.
- 2. ايمان، حابس، 2011، دور التحليل المالي في منح القروض دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مبراح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 3. بولص، داليدا داود بطرس، 2019، دور استراتيجية الرسملة في تعزيز القدرة الائتمانية النقدية للمصارف -دراسة كمية على عينة من المصارف الأهلية العراقية للفترة (2002-2015)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، إقليم كردستان العراق.
- 4. حملي، هشام، 2017، متطلبات تسيير أخطار القروض المتعثرة دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة أم البواقي 316، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.
- 5. الحموي، نرمين محمد غسان، 2016، نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
- 6. الحياط، زهراء صالح، 2014، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بفشل المصارف دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الاهلية في محافظة نينوى للمدة (2007-2009) مجلة تنمية الراءدين، المجلد 36، العدد 115
- 7. ذيب، حسين، 2012، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة خلال سنة 2010، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مبراح ورقلة، الجزائر.
- 8. الرسام، علي سالم محمد علي، 2008، تأثير المصرف الخاصة على حجم ائتمان المصارف التجارية الحكومية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة موصل، العراق.
- 9. زايدة، دعاء محمد، 2006، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسلامية، غزة.
- 10. شهبناز، بدرابي، 2015، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البنابل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
- 11. صديقة، بن مداني، 2017، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف -المسيلة، الجزائر.
- 12. الطويل، عمار أكرم عمر، 2008، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسلامية، فلسطين.
- 13. الفخري سيف هشام صباح، 2009، الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الازمات المصرفية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية.
- 14. المارونسي، هناء إبراهيم حسين، 2013، أثر متغيرات الإصلاح النقدي وهيكل الودائع على الائتمان المصرفي في العراق للمدة (1991-2011)، رسالة ماجستير، غير منشورة،

1. Abu Orabi, Marwan Mohammad , 2014 , Empirical Tests on Financial Failure Prediction Models , Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business , vol5, No 9.
2. Asfaw , Arega Seyoum & Bogale , Hanna Nigussie & Teame , Tadele Tesfay , 2016 , Factors Affecting Non-Performing Loans: Case Study on Development Bank of Ethiopia Central Region , International Journal of Scientific and Research Publication , vol.7 , No.5.
3. Babela , Islam S.T. & Mohammed , Renas I. , 2016 , Business Failure Prediction using Sherrod and Kida Models: Evidence from Banks Listed on Iraqi Stock Exchange (2011- 2014) , Humanities Journal of University of Zakho , vol.,4 , no 2.
4. Leveena & Guleria , Kulbir Singh , 2016 , A Study of Non Performing Assets of Public Sector Banks in India , International Journal of Research in Engineering IT and Social Sciences , Vol.6 , No.4.
5. Shollapur , M.R. & Baligatti , Y. G., 2010 , Funds Management In Banks: A C-Benefit Perspective , Journal of International Business & Economics Research , Vol., 9, No .,11.
6. Waleed , Ahmad & Pasha , Ahmad Tisman & Akhtar , Adeel , 2016 , Exploring The Impact of Liquidity on Profitability :Evidence From Banking Sector of Pakistan , Journal of Internet Banking and Commerce , Vol., 21, No ., 3.
7. Wood , Anthony & Skinner , Nakita , 2018 , Determinants of non-performing loans: evidence from Cmmercial Banks in Barbados , Journal of Business and Management Review , Vol., 9 , No3.

6.2.3 Conferancec

1. Butiuc, Ioana Madalina Banu, 2013, The Impact of Credit Economic Growth in the Global Crisis Context, International Economic Conference of Sibiu 2013 post Crisis Economy: Challenges and Opportunities, IECS 25-30-2013.
2. Moisescu, Elna Raluca Duican & Pap, Alina, 2015, The implications of credit activity on economic growth in Romania, 3rd Economics & Finance Conferene, Rome, Italy, APRIL 14-17 2015 AND 4th Econmics & Finance Conference, London, UK, August 25-28 2015

6.2.4 Books

1. Hennie, Van Greuning & Brajovic, Sonja, 2000, Analyzing Banking Risk: A Framework for Assessing Corporate Governance and Financial Risk Management, The world Bank, Washington D.C.
2. Mishkin, Frederices S., 2001, The Economics of Money Banking and Financial Markets, 6th Ed., Addison Wesley, London.
3. Rose, Peter S., 2002, Commercial Bank Management, International Edition, MCGraw Hill Irwin Co, New York, US.
4. Sanders, Anthony & Cornet, Marcia Million, 2003, Financial nstitutions Management: A risk Management approach, 4th ed, Mc Graw-Hill, Inc, Bos.

جامعة دهوك ، فاكليتي القانون والإدارة ، سكول الإدارة و الاقتصاد ، أقليم كوردستان العراق.

3.1.6 المجلات

1. حمود ، غبراهيم علي كردي و حسين ، جمال هداش محمد و بهاء الدين ، تورا صباح ، 2017 ، دور نظم المعلومات المصرفية في الحد من التروض المتعثرة في المصارف دراسة تحليلية في مجموعة مصارف مختارة في محافظة بغداد ، مجلة الدراسات العليا جامعة النينين ، مجلد 9 ، العدد33.
2. علي ، أحمد ابراهيمي ، 2018 ، المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، مجلة علمية نصف سنوية يصدرها البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، العدد 3.
3. معيوف ، أعلام ، 2002 ، العلاقة بين التسهيلات المصرفية وعملية التنمية الاقتصادية ، مجلة الراصد ، مجلد 4 ، العدد70 ، جامعة الموصل ، العراق.
4. ياسين ، زهير خضر ، 2015 ، دور وأهمية النظام المحاسبي في الحد من مخاطر التروض المتعثرة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 46.

4.1.6 الكتب

1. أبو حمد ، رضا صاحب ، 2002 ، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر ، الطبعة الاولى ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن.
2. الحدرب ، زهير و وديان ، لؤي ، 2010 ، محاسبة البنوك ، الطبعة الاولى ، دار البداية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن.
3. الدوري ، زكريا و السامرائي ، يسرى ، 2006 ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
4. الزبيدي ، حمزة محمود ، 2002 ، إدارة الأئتمان المصرفي والتحليل الأئتماني ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
5. عبد الحميد ، عبد المطلب ، 2010 ، الائتمان المصرفي و مخاطره منهج متكامل ، الطبعة الاولى ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ، مصر.
6. غنيم ، احمد ، 2001 ، الديون المتعثرة والاقتصاد الهارب قراءة في واقع ووقائع أزمة 2001 ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، مصر.

2.6 المصادر الانكليزية

6.2.1 Thesis & Dissertation

1. Ayalew , Tihitina , 2009 , Legal Problems in Realizing Non-Performing Loans of Banks in Ethiopia , unpublished Thesis Submitted to , School of Law , university of Addis Ababa.
2. Gezu , Gadise , 2014 , Determinants of NON-Performing Loans: Empirical Study in Case of Commercial Banks in Ethiopia , Unpublished Thesis submitted to School of Business and Economics , Jimma University.
3. Michael , Barasa Wafula , 2011 , Credit Management Policy and Profitability of a commercial Bank a Case Study of Housing Finance Bank (HFB) , Unpublished Thesis , School of Business , Makerere University .

6.2.2 Journals & Researches